

القبيلة اليمنية والحرب:

تحولات الدور القبلي في ظل سيطرة الحوثيين

دراسة تحليلية في البنية القبلية، والتوظيف السياسي، والوساطة، وإعادة التموضع

ملف خاص

وحدة الاستراتيجيات

يوليو 2026



 abaadstudies
www.abaadstudies.org

الفهرس

- تمهيد عام: الملخص التنفيذي، منهجية الدراسة.....3
- الفصل الأول: القبيلة اليمنية: بُنيته وتكوينها.....9
- الفصل الثاني: القبيلة كمرجعية سياسية.....12
- الفصل الثالث: القبيلة والدولة وإدارة الصراع.....15
- الفصل الرابع: القبيلة والوساطة وبناء السلام.....20
- الفصل الخامس: القبيلة في مواجهة الحوثيين.....25
- الفصل السادس: المعركة المؤجلة بين القبيلة والحوثيين.....28
- الفصل السابع: السيناريوهات المستقبلية.....34
- الخاتمة: النتائج والتوصيات.....36

ملخص تنفيذي

يتناول هذا الملف «تحولات دور القبيلة اليمنية في ظل الحرب» وسيطرة جماعة الحوثي على مناطق واسعة من شمال وغرب اليمن. وينطلق من فرضية رئيسية مفادها أن القبيلة لم تفقد حضورها، لكنها تعرضت لإعادة تشكيل قسرية، جعلتها في بعض المناطق طرفاً مستنزفاً في الحرب، وفي مناطق أخرى وسيطاً محلياً قادراً على تخفيف العنف وحل النزاعات.

وتستعرض الدراسات التي تضمنها الملف البنية القبلية اليمنية وتطور علاقتها بالدولة، وتوضح كيف ظلت القبيلة حاضرة في السياسة اليمنية، سواء من خلال دعم الدولة أو منافستها أو الحلول محلها عند ضعفها، كما تناقش انخراط القبائل في مراحل مختلفة من الصراع، بدءاً من الصراع الجمهوري الملكي، مروراً بحروب صعدة، وصولاً إلى مرحلة ما بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء عام 2014.

وتركز بصورة خاصة على علاقة الحوثيين بالقبائل، مبيّنة أن هذه العلاقة انتقلت من الاستمالة والتحالف إلى الإخضاع والسيطرة المباشرة، عبر أدوات شملت نظام المشرفين، وتهميش المشايخ التقليديين، والتجنيد، والجبايات، وتوظيف الخطاب الديني والقومي.

وتخلص إلى أن الحوثيين حققوا نجاحاً تكتيكياً في تحشيد القبائل وإسكات جزء من المعارضة القبلية، غير أن هذا النجاح يظل هشاً بسبب تراكم التصدعات الاجتماعية والاقتصادية، واستمرار الاستنزاف البشري، وتراجع الثقة بين القاعدة القبلية والزعامات التي ارتبطت بالجماعة، وفي المقابل، تظل القبيلة قادرة على لعب دور مهم في الوساطة وبناء السلام، خصوصاً في الملفات المحلية والإنسانية، إذا جرى دعم هذا الدور وربطه بمشروع الدولة لا بمشاريع الجماعات المسلحة.

الكلمات المفتاحية: القبيلة اليمنية، الصراع، الحوثيون، العُرف القبلي، الوساطة، بناء السلام

مقدمة

تمثل القبيلة في اليمن واحدة من أقدم البنى الاجتماعية والسياسية وأكثرها تأثيراً في تشكيل المجال العام، فهي ليست مجرد رابطة نسب أو وحدة اجتماعية محلية، بل ظلت، عبر مراحل تاريخية مختلفة، فاعلاً سياسياً وأمنياً وقضائياً ووسيطاً في النزاعات، خصوصاً في الفترات التي تضعف فيها الدولة أو تراجع قدرتها على إدارة المجتمع.

وقد اكتسبت القبيلة اليمنية حضورها من قدرتها على التكيف مع التحولات السياسية والاجتماعية، ومن امتلاكها منظومة عرفية وتنظيمية مكنتها من إدارة شؤونها الداخلية، وحماية مصالحها، والتدخل في لحظات الصراع أو التسوية، ولذلك، ظلت العلاقة بين القبيلة والدولة في اليمن علاقة مركبة، تتراوح بين التكامل والتنافس، وبين الدعم والمواجهة، تبعاً لطبيعة السلطة القائمة، وموازنين القوة، ومصالح الفاعلين المحليين.

ومع اندلاع الحرب الراهنة، وسيطرة جماعة الحوثي على صنعاء ومناطق واسعة شمال اليمن، دخلت القبيلة مرحلة جديدة من التحول، فقد تعرضت بنيتها التقليدية لضغوط واسعة، شملت الاستنزاف البشري، وتراجع سلطة المشايخ التقليديين، وصعود نظام المشرفين، وتوظيف الخطاب الديني في التعبئة والحشد، وفي الوقت نفسه، حافظت القبيلة على جزء من حضورها الاجتماعي، خصوصاً في الوساطة المحلية، وتسوية النزاعات، وتبادل الأسرى، وتخفيف بعض آثار الحرب على المجتمعات المحلية.

من هنا تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التحولات التي طرأت على دور القبيلة اليمنية بين الصراع والسلام، وفهم موقعها في العلاقة مع الدولة، وجماعة الحوثي، والمجتمع المحلي، واستشراف احتمالات دورها المستقبلي في إعادة التوضع أو بناء السلام.

وتنظر هذه الدراسة إلى القبيلة اليمنية لا بوصفها بقايا بنية تقليدية، ولا كفاعل ثابت في الحرب، بل كبنية اجتماعية وسياسية أعيد تشكيل دورها تحت ضغط الحرب، وتراجع الدولة، وصعود جماعة الحوثي، وتجادل الدراسة بأن التحول الأهم لا يتمثل في اختفاء القبيلة، بل في انتقالها من فاعل يملك هامشاً من المبادرة والوساطة إلى مجال تنافس وإخضاع واستنزاف، مع بقاء قدرتها الكامنة على إعادة التوضع متى تغيرت موازين القوة وتوفرت الضمانات السياسية والأمنية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كون القبيلة ما تزال أحد المفاتيح الأساسية لفهم الصراع اليمني، سواء بوصفها بنية اجتماعية عميقة، أو فاعلاً محلياً في الحرب والوساطة، أو مجالاً تتنافس عليه الدولة والجماعات المسلحة، كما تكتسب الدراسة أهميتها من أنها لا تتعامل مع القبيلة ككتلة جامدة، بل كبنية متغيرة تتأثر بالحرب والاقتصاد والخطاب الديني والتحولت الإقليمية.

أهداف الدراسة

- تحليل البنية القبلية اليمنية ومصادر قوتها التاريخية والاجتماعية.
- تفسير تحولات علاقة القبيلة بالدولة وجماعة الحوثي.
- فهم أدوات الحوثيين في إخضاع القبيلة وإعادة توظيفها سياسياً وعسكرياً.
- تقييم قدرة القبيلة على الوساطة وبناء السلام في ظل الحرب الراهنة.
- استشراف السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين القبائل والحوثيين.

مشكلة الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال المركزي الآتي:

كيف أعادت الحرب، وسيطرة الحوثيين، وتراجع مؤسسات الدولة، تشكيل أدوار القبيلة اليمنية بين الانخراط في الصراع، والوساطة لبناء السلام، واحتمالات إعادة التوضع في المستقبل؟

الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة البنية القبلية اليمنية ومصادر قوتها؟
- كيف تحولت القبيلة من فاعل مستقل نسبياً إلى طرف مستنزف في الحرب؟
- ما أدوات الحوثيين في إخضاع القبيلة وإعادة توظيفها؟
- إلى أي مدى تستطيع القبيلة لعب دور في الوساطة وبناء السلام؟
- ما السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين القبيلة والحوثيين؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن القبيلة اليمنية لم تفقد دورها في الحرب الراهنة، لكنها تعرضت لتحول عميق في طبيعة هذا الدور؛ فمن فاعل اجتماعي وسياسي يمتلك قدرًا من الاستقلالية والوساطة، تحولت في مناطق سيطرة الحوثيين إلى ساحة صراع وإخضاع واستنزاف، مع بقاء قدرتها الكامنة على إعادة التوضع أو لعب دور في بناء السلام إذا تغيرت موازين القوة وتوفرت ضمانات سياسية وأمنية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، وتحليل السياق السياسي والاجتماعي، وتتبع نماذج من تفاعل القبائل مع الدولة والحوثيين خلال مراحل متعددة.

كما توظف الدراسة ثلاث مقاربات مساندة:

المقاربة التاريخية: لفهم تطور العلاقة بين القبيلة والدولة في اليمن، وتحولات الدور القبلي منذ قيام الدولة الجمهورية وحتى الحرب الراهنة.

المقاربة السياسية-الاجتماعية: لتحليل أدوار القبيلة في الصراع، والوساطة، وبناء السلام، وفهم طبيعة العلاقة بين البنية القبلية وموازن القوة المحلية.

المقاربة الاستشرافية: لتقدير احتمالات التحرك القبلي أو إعادة التوضع في ضوء المتغيرات الراهنة، خصوصًا مع استمرار الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وتغير طبيعة العلاقة بين الحوثيين والقبائل.

حدود الدراسة

تركز الدراسة على القبيلة اليمنية بوصفها فاعلاً اجتماعياً وسياسياً في مسارات الصراع والسلام، مع عناية خاصة بمناطق شمال وغرب اليمن التي تخضع لسيطرة جماعة الحوثي، نظراً لما شهدته من تحولات عميقة في علاقة القبيلة بالسلطة والجماعة المسلحة.

وتغطي الدراسة زمنياً مراحل متعددة، تبدأ من تطور العلاقة بين القبيلة والدولة في اليمن الجمهوري، مروراً بحروب صعدة، ثم مرحلة ما بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء عام 2014، وصولاً إلى انتفاضة القبائل 2026.

مفاهيم إجرائية

- **القبيلة:** بنية اجتماعية تستند إلى روابط النسب والمكان والعرف، وتمتلك آليات داخلية للضبط والتضامن والوساطة.
- **العرف القبلي:** منظومة قواعد وتقالييد غير مكتوبة غالباً، تنظم العلاقات والنزاعات والضمانات والصلح داخل المجتمع القبلي ويبن القبائل.
- **الوساطة القبلية:** تدخل شخصيات قبلية ذات مكانة اجتماعية لتقريب وجهات النظر، ووقف النزاعات، وضمان تنفيذ الاتفاقات وفق الأعراف.
- **إعادة التوضع:** انتقال القبيلة أو بعض رموزها من موقف سياسي أو عسكري إلى آخر بناء على تغير موازين القوة والمصلحة والضمانات.
- **الإخضاع:** مجموعة السياسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والرمزية التي تهدف إلى تقليص استقلال القرار القبلي وربطه بسلطة الجماعة المسلحة.

محتويات الملف:

يتناول هذا الملف الذي يضم عدداً من المحاور، موضوع القبيلة اليمنية، بوصفها بنية اجتماعية وسياسية مؤثرة في مسارات الصراع والسلام في اليمن، ويركز على تركيبة القبيلة، وتحول أدوارها منذ قيام الدولة الجمهورية، وانخراطها في الصراعات السياسية والعسكرية، وصولاً إلى علاقتها المركبة بجماعة الحوثي.

ويجادل الملف بأن القبيلة لا تزال تحتفظ بقدر من التماسك والشرعية الاجتماعية، لكنها تعرضت خلال الحرب الراهنة لعمليات استنزاف وتفكيك وإعادة توظيف قسري، خصوصاً في مناطق سيطرة الحوثيين.

كما يبرز الملف قدرة القبيلة على الوساطة وبناء السلام في القضايا المحلية والإنسانية، مع التأكيد أن أي دور قبلي واسع ضد الحوثيين يظل مشروطاً بتغير ميزان القوى، ووجود إسناد سياسي وعسكري، وضمانات تحمي القبائل من الانتقام.

ويسلط الملف الضوء على مراحل انخراط القبيلة في الحرب الراهنة، سواء من خلال الوقوف إلى جانب الحكومة والجيش، أو من خلال اشتراك بعض منتسبي القبيلة في القتال مع مليشيات الحوثيين، كما حدث قبل وبعد سقوط العاصمة صنعاء تحت سيطرة الانقلاب الحوثي أواخر العام 2014.

ويتضمن الملف الإجابة على الأسئلة المطروحة في هذا السياق، ومنها: كيف أعادت الحرب، وسيطرة الحوثيين، وتراجع مؤسسات الدولة تشكيل أدوار القبيلة اليمنية في الصراع حيناً، وفي الوساطة بين أطراف الصراع حيناً آخر.

وبعيداً عن الانخراط المباشر في الصراع، يتناول الملف دور القبيلة في الوساطة وبناء السلام، خلال مراحل زمنية متعددة، ولا سيما حين كانت القبيلة تتخذ موقفاً مستقلاً من أطراف الصراع، وبالتالي يتسنى لها العمل على وقف الصراع، وإرساء دعائم السلام من خلال الاتفاقات والمعاهدات التي كان لها أثرها في الدفع بأطراف الحرب للقبول بالتسوية والحلول المطروحة. إلى ذلك يطرح السؤال عن إمكانية تحرك القبيلة اليمنية - بشكل عام ضد الحوثيين، بالنظر إلى جملة من العوامل المحلية والإقليمية التي تدعم تحرك القبيلة، مع عدم إغفال وجود تحديات تحول دون هذا التحرك، استناداً لتحركات قبلية منفردة في المرحلة السابقة، تمكنت المليشيات الحوثية من القضاء عليها.

ويعتمد الملف على مراجعة أدبيات، وتحليل سياق سياسي-اجتماعي، وتتبع نماذج من تفاعل القبائل مع الدولة والحوثيين خلال مراحل متعددة.

ما الجديد في هذا الملف؟

يقدم هذا الملف قراءة مركبة لتحولات القبيلة اليمنية في ظل الحرب، ولا يكتفي بتناولها كبنية تقليدية أو كخزان مقاتلين، وتبرز الإضافة الأساسية في ثلاثة مستويات، أولاً: تحليل انتقال علاقة الحوثيين بالقبائل من الاستمالة والتحالف إلى السيطرة المباشرة عبر المشرفين والتجنيد والجبائات. ثانياً: إبراز بقاء القبيلة كفاعل محلي في الوساطة الإنسانية وتسوية النزاعات رغم تراجع دورها السياسي. ثالثاً: مؤشرات مواجهة القبيلة لحكم الحوثيين.

الفصل الأول:

القبيلة اليمنية: بُنيته وتكوينها

تمهيد:

تمثل القبيلة اليمنية واحدة من أقدم البنى الاجتماعية والسياسية في اليمن، إذ لم تكن مجرد رابطة نسب أو قرابة، بل إطاراً جامعاً لعلاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية تشكلت عبر التاريخ. فقد ارتبط أفراد القبيلة بروابط الدم، والمكان، والعرف، والمصلحة المشتركة، بما جعلها وحدة اجتماعية متماسكة، ووحدة سياسية قادرة على تمثيل أفرادها، ووحدة اقتصادية تتقاسم الأرض والموارد وتحمي المصالح المشتركة.

وقد اكتسبت القبيلة اليمنية أهميتها من قدرتها على أداء أدوار متعددة في المجتمع، خصوصاً في الفترات التي تضعف فيها سلطة الدولة أو تراجع قدرتها على إدارة المجال المحلي، ففي مثل هذه الظروف، كانت القبيلة تقوم بوظائف الحماية، والضبط، والوساطة، وتسوية النزاعات، وتنظيم العلاقة بين أفرادها وبين القبائل الأخرى، مستندة إلى منظومة من الأعراف والتقاليد والترابيات الداخلية.

ومن هنا، فإن فهم البنية القبلية اليمنية يعد مدخلاً أساسياً لفهم حضور القبيلة في السياسة والصراع والسلم، لأن القبيلة لم تكن بنية جامدة أو معزولة عن تحولات الدولة، بل كياناً متحركاً يعيد ترتيب أدواره وفق موازين القوة، وحاجات المجتمع المحلي، وطبيعة السلطة القائمة.

الوحدة القبلية:

القبيلة ظاهرة تاريخية، سياسية، ثقافية واجتماعية عرفت في اليمن عبر مراحل تاريخها الطويل، وتتكون من مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون فيما بينهم بصلة نسب وقرابة عائلية، وتجمعهم روابط تاريخية وثقافية ودينية واحدة، ويسكنون أرضاً محددة (وحدة سياسية) ويستغلون ثرواتها ومواردها الطبيعية بصورة مشتركة (وحدة اقتصادية)، وقد أدت كل هذه العناصر دوراً كبيراً في المحافظة على الوحدة القرائبية والسياسية للقبيلة، وشكلت القبيلة اليمنية وحدة سياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة ومستقلة، مقارنة بغيرها من الوحدات¹.

توجد في اليمن أربع تجمعات قبلية رئيسية، هي: همدان - حمير - كندة - مذحج، بالإضافة إلى تجمعات قبلية أخرى متفرقة، وهناك قبائل لها امتدادات إلى خارج حدود اليمن، من القبائل التي هاجرت قديماً من اليمن لأسباب وظروف مختلفة.

يضم تجمع «همدان» قبيلتين كبيرتين هما حاشد وبكيل في شمال اليمن، فيما يضم تجمع «مذحج» قبائل عنس ومراد والنخعين والحدأ وغيرها، وتمتد من وسط اليمن إلى عدد من المناطق الجنوبية والشرقية، أما تجمع «حمير» فيضم عدداً من القبائل التي تسكن الهضبة الوسطى والمناطق الجبلية الجنوبية والغربية، بينما يضم تجمع «كندة» قبائل حضرموت والمهرة في الشرق. واستمر التقسيم الرئيسي للقبائل اليمنية وفقاً لهذا التصنيف، غير أنه شهد تغيرات عدة تمثلت في انضمام بعض القبائل إلى «حاشد»، وانضمام قبائل أخرى إلى «بكيل»².

ويصنف بعض الدارسين والباحثين مستويات البنية القبلية اليمنية كما يلي:

الاتحاد أو التجمع القبلي، القبيلة، العشيرة، البيت، أما في الاستخدام اليومي فإن مصطلح قبيلة يشير إلى اتحاد قبلي، أو يشير إلى قبيلة، أو عشيرة، بدون تمييز بين المستويات الثلاثة المختلفة، فيمكن القول - وفق هذا الاستخدام - قبيلة حاشد، ويقصد به كل قبائل حاشد، وعند مقارنة التصنيف القبلي المذكور بالتصنيف الإداري يمكن ملاحظة أن الاتحاد أو التجمع القبلي يمتد على مستوى عدة محافظات، فيما تمتد القبيلة على مستوى المديرية وأحياناً عدة مديريات، وقد تتشارك أكثر من قبيلة في مديرية واحدة، أما العشيرة فإن امتدادها يطابق المركز أو العزلة، ويطابق البيت امتداد القرية، لذلك فإن بعض القرى اليمنية يطلق عليها اسم «بيت»، وفي ذلك إشارة إلى رابطة مكانية أو إدارية، ورابطة قرابة في الوقت نفسه³.

وقد عاشت اليمن حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إلا في مراحل تاريخية محددة، وهذا دفع القبيلة في اليمن للقيام بدور الدولة، وفقاً لمعادلة شبه ثابتة في التاريخ اليمني، مفادها **حين تضعف الدولة تحضر القبيلة**، حيث تضطلع بجميع الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تقوم بها الدولة.

تركيبة القبيلة اليمنية

تمتلك القبيلة اليمنية من القواعد والأعراف القبلية واللوائح المنظمة لشؤونها ما يؤهلها لإدارة نفسها، وقد أدت هذه الأعراف إلى حل الكثير من الخلافات والنزاعات مثل مشاكل الثأر والنزاعات المختلفة سواء في إطار القبيلة الواحدة أو فيما بين قبيلة وأخرى، ونتيجة لوجود علاقة القرابة فقد أدى ذلك إلى جعل القبيلة اليمنية وحدة اجتماعية متماسكة وتديرها شخصية قبلية اعتبارية لتمثيلها على مستوى القبيلة وفي التعامل مع القبائل الأخرى، وساعدها ذلك أيضاً على التماسك في أحلك الظروف.

وقد اتخذ توزيع السلطة في المجتمع القبلي نمطاً تراتبياً يوازي تراتبية التنظيم القبلي، ففي قبائل حاشد يقف على رأس السلطة القبلية شيخ المشايخ، يليه مشايخ الضمان ثم الشيوخ، ثم العقال والأمناء، وفي قبائل بكيل يوجد شيخ مشايخ، ثم النقباء ثم المشايخ، ثم العقال والأمناء، أما في قبائل حضرموت فيرأس كل قبيلة مقدّم.

ويلاحظ أن شيخ المشايخ ومشايخ الضمان في حاشد يمثلون السلطة السياسية للقبيلة، أو ما يطلق عليهم في الشريعة الإسلامية (أهل الحل والعقد)، لأنهم مخولون من قبائلهم بعقد المعاهدات والاتفاقات والأحلاف، مع الدولة ومع القبائل الأخرى، كما أنهم يمثلون قبائلهم لدى الدولة والقبائل الأخرى⁴.

تجاوزت القبيلة والدولة حالة القطيعة والعداء التي استحكمت في الماضي نتيجة لظروف وعوامل مختلفة، ومنذ ثورة سبتمبر 1962 ظلت العلاقة متراوحة بين المد والجزر، لكنها وصلت في فترات زمنية إلى حالة من التفاعل والتعاون.

خلاصة الفصل الأول

تكشف البنية القبلية اليمنية أن القبيلة لم تكن مجرد رابطة نسب أو تكوين اجتماعي محلي، بل إطاراً سياسياً واجتماعياً وعرفياً أسهم في إدارة المجال العام، خصوصاً في الفترات التي تضعف فيها الدولة أو تراجع قدرتها على ضبط المجتمع.

وتشير إلى أن القبيلة تستند إلى منظومة من الأعراف والتراتيبات والرموز الاجتماعية التي منحتها قدرة على إدارة النزاعات، وحماية المصالح، وتمثيل المجتمعات المحلية، ومن هذه الخلفية يمكن فهم استمرار حضور القبيلة ليس كقوة تقليدية جامدة، بل كبنية متحركة تتأثر بموازين القوة وتعيد تموضعها وفقاً للظروف.

الفصل الثاني

القبيلة كمرجعية سياسية

تمهيد

إذا كان الفصل الأول قد تناول القبيلة اليمنية من حيث بنيتها وتكوينها ومستوياتها الاجتماعية والجغرافية، فإن هذا الفصل ينتقل إلى مستوى آخر من التحليل، يتمثل في حضور القبيلة كمرجعية سياسية أثرت في بنية الدولة، وفي طبيعة السلطة، وفي سلوك الأحزاب والنخب والمجتمع. فالقبيلة في اليمن لم تبقى محصورة في المجال الاجتماعي، بل امتدت قيمها وأعرافها وأنماط ولائها إلى المجال السياسي، حتى أصبح من الصعب فهم الدولة اليمنية الحديثة بعيداً عن البنية القبلية التي أحاطت بها وتداخلت معها.

وتتبع أهمية هذا الفصل من أنه يساعد على فهم التحولات اللاحقة في علاقة القبيلة بالدولة وجماعة الحوثيين، فالحوثيون لم يتحركوا في فراغ اجتماعي، بل ورثوا بيئة سياسية كانت القبيلة فيها جزءاً من آليات الحكم والضبط والتحالف، ولذلك، فإن فهم القبيلة كمرجعية سياسية يعد مدخلاً ضرورياً لفهم كيف جرى توظيف القبيلة، ثم إضعافها، ثم إعادة تشكيلها في سياق الحرب الراهنة.

القبيلة والسياسة

تظل القبيلة عقلية سياسية عامة كما يرى بعض الباحثين، وما برحت تشكل مرجعية حاکمة للسياسة، وقد عكست نفسها على جميع أشكال العلاقات والمؤسسات السياسية، وتحتل قيم القبيلة وأعرافها مساحة واسعة في العقل السياسي اليمني، والدولة والسلطة والعلاقة بينهما وبين السكان محكومة بترتيبات قبلية، والتضامنية والولاءات القبلية ما زالت حاضرة في كل التفاصيل، حتى يمكن القول إن هذا الحضور انتهى إلى قبائلية سياسية⁵.

يقول المستشرق بيوتروفسكي إن البنيان الاجتماعي والثقافي في اليمن ما زال يصدر عن الوضع الخاص للقبائل حيث يتسيد نمط حياة أو اجتماع قبلي راسخ، «نتج عن نجاح قيم وتقاليد القبائل البدوية المرحلة وغلبتها على الشعوب المتحضرة»⁶. وقد أكسبت السياسة المضطربة وتسييس القبيلة الحياة في اليمن طابعاً حربياً، ولأن القوي هو من يفرض ثقافته، ولأن المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب كما يقول ابن خلدون، فهذا النمط الحربي للحياة الذي تقف القبيلة في مركزه جعلها مثلاً أدعى للتشبه به.

ولأن السياسة ما هي في النهاية إلا انعكاس للقوى الفاعلة في المجتمع وثقافتها، ما كان للاجتماع القبلي ولقوة القبيلة وتسييسها إلا أن ينتهي بإضفاء طابع قبلي على الحياة السياسية، وظلت علاقة السكان بالسياسة والدول قائمة على مرجعيات عصبية بدائية وتتمر من خلال القبيلة والطائفة والجهوية، وهم في تفاعلهم مع السياسة وظواهرها وكياناتها دائماً ما يظهرن مواقف ورؤى وفلسفات ذات طابع عصبي⁷.

وعلى كل، نجد الذهنية القبلية في الممارسات والمناشط الديمقراطية في البلاد خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد انتهى الأمر بديمقراطية مفرغة المعنى يحلو للبعض وصفها بـ«ديمقراطية قبلية»، أو بما يسميه غسان خالد بالبدوقراطية⁸، فقد سيطر شيوخ القبائل على المجالس النيابية في شمال اليمن ودولة الوحدة، وكانت هذه السيطرة أكثر وضوحاً في نظام الإدارة المحلية المنتخبة⁹.

وفي هذه الفترة أظهر التضامن القبلي نفسه بصورة لافتة، إذ تحول التنافس الحزبي إلى تنافس بين النخب القبلية، وهي من شيوخ القبائل على هذه المناشط، وظهر ما يسمى تندراً «حزب القبيلة» و«قبيلة الحزب»، فألى جانب وقوف قبائل كاملة إلى جانب حزب ما، يمكن ملاحظة أن غالبية أعضاء بعض الأحزاب يأتون من مناطق معينة أكثر من غيرها، وباتت القبيلة أشبه بالحزب وجماعة المصلحة، وأصبحت بالنسبة للطامحين خياراً موازياً للأحزاب¹⁰.

ومن المفارقة أن التنافس الحزبي السياسي، تحول وإلى حد كبير، إلى تنافس عصبي، زاد بدوره من قوة الروابط القبلية، غير أنه ما زال من المهم التنبيه إلى أن ما يظهر من تضامنية عشائرية على مستوى الأنشطة الانتخابية لا يعكس بالضرورة شعوراً بهوية قبلية أو التزام جماعي بوحدة القبيلة، وهو قبل كل شيء آلية للوصول إلى بعض الفوائد كما يقول فرانك مرميه، ويمكن اعتبار هذا التضامن أقرب إلى كونه أيديولوجيا شعبية¹¹.

شيوخ قبائل في مناصب سياسية:

وخلال العقود الماضية كان هناك هيئات سياسية مهمة تولاهها شيوخ القبائل بصفتهم كذلك، كمجلس الدفاع في بداية العهد الجمهوري في الشمال، وكان لشيوخ القبائل مؤسسات شبه رسمية مثل المجلس الأعلى للمشايخ، ومجالس الشيوخ في المحافظات¹². وضم مجلس الرئاسة في الشمال عام 1963م (13) شيخاً قبلياً، وما انفكت الدولة تتصرف كالقبيلة في إدارة شؤونها وفي تنظيم علاقتها بالأفراد¹³. وما برحت السياسة عموماً تَحْتَكِم للأعراف والتقاليد القبلية وتستعيرها، فمنذ القرن السابع، على الأقل، وحتى قيام النظام الجمهوري، لم يكن للدول قوانين عامه تُطبق على نحو متواتر في مختلف مناطقها، وكانت الأمور تدار بالأعراف العامة القائمة في المجتمع القبلي.

وتم في العقود القليلة الماضية إدماج كثير من تلك الأعراف في البنية التشريعية، كما منح القانون شيوخ القبائل والعقال سلطة الضبط القضائي، ولعل هذا الوضع التاريخي هو ما يقف وراء كون العرف القبلي ما زال يتمتع إلى اليوم بسلطة ضبط قانوني واجتماعي أكثر مما تتمتع به القوانين، ووراء كون التقاضي العرفي ما زال هو المفضل لدى اليمنيين¹⁴.

وقد وجد السياسيون والأنظمة في مفهوم العصبية خير معين لهم، كما يقول عبد العزيز الحيص، فطالما استندوا إلى شبكات أو قواعد قبلية ومناطقية، وما زال الحكام والنخب الحاكمة يعتمدون في السيطرة وإدارة البلاد على روابطهم الأسرية والعشائرية والقبلية الأوسع، وهذا ما كان واضحاً في عهد الرئيس السابق صالح، وهو ظاهرة كانت ملحوظة أيضاً مع من تبعه، وهو أكثر وضوحاً في سلطة الحوثيين، وحتى في الحالات التي بدا فيها وكأن الروابط والثقافة القبلية ضعفت وأن القبائل لم تعد تتحلّى بالتماسك ولم يعد لها دور سياسي، كالحال في الجنوب قبل الوحدة، كانت الصراعات كفيلة بعكس هذه الصورة.

يقول خلدون النقيب، إن النظم والمفاهيم التقليدية لا تختفي وإنما تتطور وتعود للظهور عبر أشكال أكثر حداثة، فالسياسة وبقدر اعتمادها على الروابط العصبية التقليدية باتت أيضاً تُمارس وتعتمد أيضاً على روابط عصبية افتراضية، فقد ظهرت الطبقة الحاكمة كقبيلة جديدة لا تختلف في دينامياتها كثيراً عن القبيلة التقليدية، وبدت النخب السياسية والبيروقراطية كجماعات وكـ«قبائل» سياسية وبيروقراطية، وظهر في العقود الأخيرة نظام موازي تشابكت فيه الروابط من النوعين، أطلقت عليه أبريللو نغلي «النظام غير الرسمي للمحسوبية»¹⁵. وقد وصل الأمر في هذا النظام حد أن أصبح لنط الحكم والإدارة صيغة وراثية، حيث يتم توريث المناصب السياسية والإدارية، بما في ذلك عضوية مجلس النواب والسلطات المحلية، لـ«الأقارب»¹⁶.

خلاصة الفصل الثاني:

يتناول الفصل حضور القبيلة كمرجعية سياسية حاكمة في اليمن، حيث لم تبق القبيلة مجرد بنية اجتماعية، بل تحولت إلى عقل سياسي يؤثر في الدولة والأحزاب والانتخابات والإدارة. ويوضح أن السياسة اليمنية استعارت كثيراً من أعراف القبيلة وقيم العصبية والولاء، حتى أصبحت المؤسسات الرسمية والحزبية تعمل أحياناً بمنطق قبلي أو مناطقي.

ويخلص الفصل إلى أن القبيلة لم تختف مع الدولة الحديثة، بل أعادت إنتاج نفسها داخل النظام السياسي عبر شيوخ القبائل، وشبكات المحسوبية، وتوريث النفوذ، وتحول النخب الحاكمة والبيروقراطية إلى ما يشبه «قبائل سياسية» جديدة.

الفصل الثالث

القبيلة والدولة وإدارة الصراع

تمهيد:

بعد تناول القبيلة كمرجعية سياسية، ينتقل هذا الفصل إلى تحليل العلاقة بين القبيلة والدولة في سياق إدارة الصراع. فقد ظلت القبيلة في اليمن فاعلاً محلياً مؤثراً، يتداخل دوره مع الدولة حيناً، وينافسها أو يحل محلها حيناً آخر، خصوصاً في فترات ضعف السلطة المركزية أو اتساع النزاعات.

فالقبيلة اليمنية واحدة من ضمن الفواعل المحلية غير الرسمية، ولها حضورها القوي في مناطقها، ونظراً لتماسك بنيتها الداخلية خلال فترات الحروب فقد كانت قادرة على الحفاظ على حماية أفرادها وبنيتها الاجتماعية الداخلية من التفكك. و«تعتبر القبائل عنصراً أساسياً في النسيج الاجتماعي، وبالتالي فهي مهمة لفهم مستويات الصراع المختلفة في البلاد. ولقد أسيء فهمها إلى حد كبير، وغالباً ما يستخدم مصطلح «القبيلة» بطريقة معادية للتاريخ، ويتم تجاهل التغييرات التي حدثت على مدى عقود، داخل القبائل وفي علاقاتها مع الآخرين.»¹⁷ وهناك من يرى بأن «القبائل مفتاح السياسة اليمنية، وتلعب دوراً مركزياً في استقرار الدولة اليمنية.»¹⁸ وهذا لا يعني أنها لم تنخرط في الصراعات السياسية والعسكرية التي كانت تنشب بين القوى اليمنية، «فالقبائل مثلها مثل باقي المكونات اليمنية لها طموحات سياسية، إلا أنها لم تستطع تغيير حكم آل حميد الدين في البداية. ولذلك، فشلت المحاولة الأولى للتخلص من حكم الإمامة عام 1948، نظراً لاصطفاف القبيلة مع الإمامة.»¹⁹

دعم القبيلة للدولة:

حينما قامت الثورة اليمنية ضد الإمامة في سبتمبر 1962 انخرطت القبيلة اليمنية في الصراع العسكري بشكل مباشر، وانقسمت إلى قسمين: القسم الأول أيد التيار الجمهوري، وكان أبرز الرموز القبلية التي ساندت النظام الجمهوري حينها الشيخ عبدالله الأحمر - زعيم قبائل حاشد، والشيخ مجاهد أبو شوارب، زعيم قبيلة خارف - إحدى قبائل حاشد، والشيخ سنان أبو لحوم، أحد أبرز مشايخ قبائل بكيل، وغيرهم. وانخرطت القبيلة في ذلك الصراع رجح كفة التيار الجمهوري سياسياً وعسكرياً نظراً للثقل الاجتماعي والسياسي الذي كانت تمثله القبيلة.

وعندما تفجر الصراع بين التيار اليساري القادم من جنوب البلاد وبين النظام المركزي في صنعاء وقفت القبيلة إلى جانب النظام السياسي لمواجهة هذا التقدم، وهو ما سمي حينها بحروب المناطق الوسطى، وكان ذلك في أواخر سبعينيات القرن الماضي ومطلع ثمانينياته. وبعد تحقيق الوحدة اليمنية بين شمال اليمن وجنوبه في مايو 1990 وقفت القبيلة إلى جانب دولة الوحدة.²⁰ ووقفت القبيلة إلى جانب الدولة حينما تفجر الصراع بين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية بين عامي 2010-2004. وتشير هذه المواقف إلى أن القبيلة كانت تقف إلى جانب الدولة طالما ومصالحها السياسية لم تتضرر.

ويُلاحظ «أن القبيلة تكون رديفاً وداعماً للدولة حين تكون سلطات الدولة قوية وتحمي مصالحها، بينما تسعى لأن تكون بديلاً للدولة في حماية مصالحها، عندما تشعر بضعف سلطات الدولة وتخليها عن حماية مصالح القبيلة.»²¹ ومما تجدر إليه الإشارة هنا، أنه وعلى مدى الصراعات السابقة حافظت القبيلة على تماسكها «وبقائها لعدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، منها: اشتراك القبائل في السلطة، ودورها في الصراعات الداخلية إلى جانب المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى قوة العادات والتقاليد والتضامن القبلي.»²² ويتضح جلياً من خلال تعاقب الأنظمة الجمهورية منذ قيام الثورة وتأسيس الدولة الوطنية، أن القبيلة كانت جزءاً لا يتجزأ من الصراع السياسي.

وهذا يضعنا أمام معطيات تشير إلى أن القبيلة مكون أساسي ومركزي في المجتمع اليمني، غير أن حضورها في المجال السياسي لا يعني دعم الطرف المسيطر على السلطة معنوياً، بل مساعدة السلطة في تطويع المناطق القبلية لحكم الدولة، مقابل الحصول على بعض الامتيازات والمكاسب السياسية، وأحياناً كانت تنخرط إلى جانب السلطة المركزية ضد أي تمرد، ومن الملاحظ في المناطق القبلية الواقعة تحت سيطرة الحوثيين أن دور القبيلة تركز ليس على تطويع المناطق القبلية لحكم الحوثي، بل تعدى ذلك إلى ما هو أبعد، حيث أصبح بعض الرموز القبلية أدوات لحشد أبناء القبائل للقتال إلى جانب الحوثيين، وهذا أدى إلى استنزاف القبائل بشرياً ومادياً.

انخراط القبيلة في الصراعات

يمكن القول إن القبيلة انخرطت في الصراع الدائر من خلال ثلاث مراحل، وهي كالنحو التالي:

1- مرحلة 2004-2010

انخرط الكثير من أبناء القبائل في إطار مؤسسة الجيش اليمني لمواجهة الجماعة الحوثية في معقلها بمنطقة مران، محافظة صعدة، وحينها فتحت الدولة المعسكرات للقبائل وتم تجنيدهم بطريقة شعبية. وكان هذا خطأ من وجهة نظر بعض المراقبين، لأن الجيش اليمني حينها كان بإمكانه التعامل مع التمرد بعيداً عن الزج بأبناء القبائل في هذه المعارك، خاصة وأنه وجاء بنتائج عكسية لدى بعض القبائل، مع أن المليشيات الحوثية نفسها استغلت العامل القبلي في توسيع رقعتها واستهداف خصومها، في مختلف المحافظات.

2- مرحلة 2011-2014

خلال اجتياح الجماعة الحوثية للمناطق القبلية، انقسمت القبيلة بين مؤيد للجماعة الحوثية وبين معارض لها، وكان هذا نتيجة للانقسام الحاصل بين القوى السياسية في صنعاء، ممثلة بالرئيس الراحل علي عبدالله صالح من جهة، وقوى المعارضة وعلى رأسها حزب التجمع اليمني للإصلاح، ذي الخلفية الإسلامية من جهة أخرى، حيث انضمت بعض الرموز القبلية التي تؤيد صالح للقتال مع الحوثيين نكابة بآل الأحمر وحزب الإصلاح. أمّا القوى القبلية التي كانت تؤيد الإصلاح فقد واجهت جماعة الحوثي، لكنها منيت بالخسارة في نهاية الأمر، إضافة إلى ذلك، واجهت كثير من القبائل جماعة الحوثي ليس من منظور سياسي، ولكن بهدف الدفاع عن النفس وعن أراضيها.

3- مرحلة 2014-2022

عملت المليشيات الحوثية على استمالة القبائل للانخراط في الصراع العسكري ضمن محورها من خلال التالي:

- توظيف الأعراف القبلية سياسياً لحشد القبائل للقتال.
- الإيحاء بأن الجماعة الحوثية تقاتل من أجل محاربة الفساد ومواجهة الغزو الخارجي، وذلك من خلال الماكينة الإعلامية التي اشتغلت عليها الجماعة قبل سقوط صنعاء بيدها عسكرياً في نهاية 2014، وبعدها.

• استغلال حاجة القبائل للمال؛ حيث دفعت الحاجة الكثير من أبناء القبائل للانخراط ضمن صفوف الجماعة الحوثية. وبعضهم «قاموا برمي أبنائهم وأقاربهم للقتال في صفوف الحوثيين من أجل الحصول على بعض المكاسب مثل السلاح والمال، وقد تماهوا مع الحركة الحوثية، وصاروا مجبرين على ذلك تحت التهديدات المستمرة من الحوثيين بالخطف ومصادرة الممتلكات ضد من يرفض أوامر الحركة»²³. ونتيجة لانتشار الخطاب الديني لجماعة الحوثي بالقوة في المناطق القبلية فقد أصبح مستوى الولاء القبلي ضعيفاً، وما يعيشه اليمن في الوقت الراهن يشير الى هذه النتيجة التي تعيش فيها القبيلة مرحلة من الضعف»²⁴.

وفي الجانب الديني أيضاً، حاولت الجماعة إبراز عبد الملك الحوثي كزعيم مقدس للجماعة باعتباره يمثل (آل البيت). «وفي عقيدة الحوثيين، تتمحور السلطة الاجتماعية والسياسية حول الهاشميين، المتمثلة حالياً بزعيم الحوثيين وعائلته، وله الكلمة الفصل في جميع الأمور، وتُعد طاعة أوامره واجباً دينياً على جميع أعضاء الجماعة»²⁵.

كما استخدمت الجماعة عدة شعارات قبلية لدغدغة مشاعر البسطاء من أبناء القبائل، مثل شعار الصرخة في وجه المستكبرين والمتمثل بالشعار المعروف للجماعة «الله أكبر الموت لأمریکا، الموت لإسرائيل اللعنة على اليهود، النصر للإسلام» / ولم تكتف الجماعة بتلك الشعارات، بل استغلت تدين أبناء القبيلة من خلال إحياء المناسبات الدينية الخاصة بالجماعة- التي توحى بأن حكم اليمن لا يصح إلا في (آل البيت)، ومنها (عيد الغدير).

وهناك عوامل سياسية أخرى استخدمها الحوثيون، للزج بالقبائل في معاركهم العسكرية، حيث تم تهميش الرموز القبلية واستبدالها بشخصيات قبلية موالية لهم.

إن انخراط بعض أبناء القبيلة في الصراع الدائر فكك نسيجها الداخلي، واستنزف أفرادها، وجعلها مجرد فصيل هامشي في ظل سيطرة الحوثيين على مفاصل الحكم، وحتى المشايخ الذين نصبّتهم الجماعة مجرد واجهة قبلية، وبعضهم مؤدج عقائدياً، وبالتالي لا يهتمون بخدمة العرف القبلي بقدر ما يهمهم خدمة التوجه الأيديولوجي الذي ينتون إليه ممثلاً بمذهب الجماعة العقائدية التي تؤمن بأن الحكم لا يصح إلا في (آل البيت) الذي يمثله عبد الملك الحوثي، واعتبار القبائل مجرد مساعدين فقط.

وعلى الرغم من أن دور القبيلة قد خفت نتيجة لسيطرة جماعة الحوثي وخطابها العقائدي على مقاليد الحكم في كثير من المناطق الشمالية القبلية في الوقت الراهن، إلا أن ذلك لا يعني أن دور زعماء القبائل قد اضمحل وانتهى، فما تزال القبيلة متماسكة إلى حد كبير، وتكشف مواقف قبلية حديثة، مثل نكف الريان في صحراء الجوف 2026، إلى جانب تداعي قبائل قيعة بعد حادثة خبزة في البيضاء 2022، أن القبيلة لم تستسلم كلياً لسلطة الحوثيين، وأن العرف القبلي لا يزال قادراً على تحريك شبكات التضامن عند وقوع اعتداء يمس الكرامة أو الحماية أو المكانة الاجتماعية.

وإن ازدياد قبضة الجماعة على المناطق القبلية من خلال تشكيل جهازهم الأمني وإعطاء دور واسع للمشرفين العقائدين، لا يعني استسلام القبائل لحكمهم المطلق، فما تزال الأعراف القبلية تشكل الأساس المتين في كثير من المناطق القبلية، ويمكن القول إن القبيلة لا تزال تحتفظ بقدر من التماسك، وهذا التماسك يجعلها غير قابلة للانخراط بشكل كلي في إطار المشروع العقائدي لجماعة الحوثي على المدى الطويل.

وفي هذا السياق تتضح قدرة القبيلة على التعامل مع التحولات السياسية والعسكرية بما يحافظ على كيانها الاجتماعي ومصالحها السياسية، وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أنه خلال الصراعات السياسية والعسكرية السابقة كانت «تحدد معظم القبائل اليمنية اصطفاقاتها في الحروب وفقاً لمصالحها السياسية، حيث تضع القبائل وخاصة الكبيرة منها شروطها ثم تبني عليها شبكة تحالفاتها بما لا يهدد وجودها ويضر بعلاقاتها مع القبائل الأخرى»²⁶، وكيفما كان انخراط القبيلة في العنف المسلح، فإن الأسباب المادية، وانتشار الأمية في أوساط القبائل، واستمرار جماعة الحوثي في نشر الأفكار العنيفة من خلال مراكزها الدينية من ضمن العوامل الرئيسية التي تجعل بعض أفراد القبيلة ينخرطون في هذا الصراع.

خلاصة الفصل الثالث:

أظهر هذا الفصل أن القبيلة كانت جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي والسياسي في اليمن، وأن حضورها في الصراعات لم يكن طارئاً، بل ارتبط بتاريخ طويل من العلاقة بالدولة والسلطة والمجتمع، فقد انخرطت القبائل في مراحل مختلفة من الصراع اليمني، أحياناً إلى جانب الدولة، وأحياناً أخرى دفاعاً عن مصالحها ومناطقها.

غير أن الحرب الراهنة أحدثت تحولاً عميقاً في موقع القبيلة؛ إذ لم تعد في كثير من المناطق فاعلاً مستقلاً يمتلك هامش المبادرة، بل تحولت إلى مجال للاستنزاف والتعبئة والتوظيف العسكري، ومع ذلك، فإن استمرار الأعراف القبلية، وبقاء الروابط الاجتماعية، وحضور الذاكرة التاريخية للمقاومة والوساطة، كلها عوامل تمنع اختزال القبيلة في صورة واحدة، سواء بوصفها حليفاً دائماً للسلطة أو تابعاً كاملاً للجماعات المسلحة.

الفصل الرابع:

القبيلة اليمنية والوساطة وبناء السلام

تمهيد:

كما أن القبيلة تنخرط في الصراعات دفاعاً عن مصالحها، إلا أنها أحياناً ترى القيام بوساطات لإنهاء بعض الحروب يحميها من الاستنزاف، ويمنع عنها الخطر.

«كانت القبائل تنظم شؤونها الخاصة بشكل تقليدي، على الصعيدين الفردي والجماعي وبأقل تدخل من الدولة.»²⁷ كما أن سلطة شيوخ القبائل بمختلف مستوياتهم هي سلطة رضائية وليست سلطة قسرية²⁸، ومن هذا المنطلق تُستخدم الوساطة في العرف القبلي لتسوية بعض النزاعات القبلية عن طريق التراضي، ويعتبر مبدأ الحياد في عملية الوساطة من أهم المبادئ الواجب احترامها عند قيام الوسيط بمهمة حل النزاعات بطريق الوساطة، لأن إعمال مبدأ الحياد من شأنه ضمان نجاح وفعالية عملية الوساطة في حل النزاع القائم بين الأطراف»²⁹، وهذا ما تتمتع به الرموز القبلية التي تعمل في مجال الوساطة، وعلى مدى تاريخ الصراع القبلي أو حتى العسكري بين القبيلة والدولة، أو بين القوى السياسية اليمنية، خاصة منذ تشكيل الدولة الوطنية، كانت الوساطة القبلية حاضرة في كثير من الملفات العالقة، ونجحت تلك الوساطة في حل كثير من الخلافات.

الوساطة القبلية:

بما أن القبيلة كانت تنخرط في الصراعات السياسية والعسكرية، إلا أنها كانت تقوم بتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، على سبيل المثال، خلال مؤتمر الطائف في 1965 بين الملكيين والجمهوريين كان لزعماء القبيلة حضور كبير لتقريب وجهات النظر ووقف الحرب الدائرة في البلاد، حيث أقر المؤتمر إنهاء الإمامة وإجراء المصالحة الوطنية.

وهنا يتضح أن القبيلة كانت تقوم بدور الوساطة بين الأطراف المتصارعة على الرغم من انخراطها في الصراع، لكنها كانت تساهم بشكل إيجابي في تقريب وجهات النظر، وأثبتت تلك الأحداث أن القبيلة يمكن أن تنجح في الوساطة إذا أتيحت لها الفرصة، بل إن القبيلة حينها أوقفت الصراع وأسهمت بقيادة الشيخ «عبدالله الأحمر ومعه عدد من كبار المشايخ في كثير من التحولات السياسية والاجتماعية، أبرزها الإعداد والتنفيذ لحركة 5 نوفمبر 1967، التي أنقذت ثورة سبتمبر من الانهيار، وفتحت الطريق أمام السلام والمصالحة الوطنية»³⁰.

ومنذ مطلع القرن الراهن توسطت القبيلة مرات كثيرة بين الدولة وجماعة الحوثي، ولكن لم تكمل تلك الوساطات بالنجاح نظراً لرغبة الحوثيين في فرض مشروعهم السياسي بالقوة العسكرية، وقاد الشيخ حسين الأحمر بعض الوساطات بين الحكومة وبين الحوثيين تارة، وبين الحوثيين وبين السلفيين في دماج تارة أخرى، ونجحت تلك الوساطات في وقف العنف لفترة محددة، إلا أن جماعة الحوثي كانت تستغل الوساطات كوسيلة لإعادة ترتيب صفوفها، ومن ثم مهاجمة المناطق القبلية، وشكلت الدولة لجان قبلية للتوسط بين الحوثيين وبين القبائل، كما حصل في منطقة عذر والعصيمات في عام 2013.³¹

والملاحظ على تلك الوساطات أنها كانت تتم خلال فترة انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وكانت القوى السياسية تتحاور حول شكل الدولة والعملية الانتقالية، وغيرها من القضايا، وبالتالي، كانت النتائج عبارة عن وقف مؤقت للعنف ومن ثم العودة للصراع من جديد، نظراً لعدم وجود استراتيجية واضحة للدولة حينها للتعامل مع جماعة الحوثي بالحسم فور فشل تلك الوساطات.

وما يجب التركيز عليه هنا أن القبيلة - وبإيعاز من الدولة أحياناً - كانت تحاول جاهدة نزع فتيل الأزمة لتجنب انهيار الدولة والدمار، الذي كان يلحق بالمناطق التي نشبت فيها الصراعات، ولكن أظهرت تلك الوساطات أنها تختلف في جوهرها عن الوساطات السابقة التي كانت تقوم بها بين القبائل والدولة، أو حتى بين القوى السياسية، ففي وساطة القبيلة بين جماعة الحوثي والدولة كانت الفرص ضئيلة لتحقيق أي تقدم، نظراً للخلفية العقائدية المذهبية للحوثيين، الذين كانوا يصرون على تنفيذ ما يريدون، وفقاً لمشروعهم الرامي للاستيلاء على السلطة، وبالتالي فقد كانوا يرون أن مهمة القبائل ليس التوسط لتحقيق السلام، بل مساعدتهم لتنفيذ مشروعهم، لهذا لم تتمكن تلك الوساطات من وقف الصراع بشكل جذري. وبالرغم من القبضة الحديدية لجماعة الحوثي في المناطق الشمالية، إلا أنه وخلال الحرب الدائرة، «قامت القبائل في محافظات مختلفة من اليمن بأدوار مساهمة في تخفيف وتسوية حدة الاقتتال الداخلي، وحالت دون استفحاله وجنبت بعض المناطق من أن تتحول الى ساحة للصراع»³²، إلا أن جماعة الحوثي في نهاية المطاف لا تلتزم بما وقعت عليه، بل كانت تسارع لنقض كل ما تم الاتفاق عليه، واعتبار نفسها السلطة الرسمية، ومن حقها نقض ما تراه مناسباً³³.

العوامل المساعدة لقيام القبيلة بدور الوساطة

بما أن القبيلة كيان اجتماعي ممتد على طول الجغرافيا السياسية اليمنية، استطاعت خلال فترات متقطعة القيام بدور الوساطة، وهذا يعود لعدة عوامل منها:

- **الإرث الاجتماعي والتاريخي للقبيلة في مجال الوساطة**، فالقبيلة كتلة اجتماعية تعتمد في عرفها القبلي على حل النزاعات عن طريق الوساطة، وهناك الكثير من الثارات القبلية وقضايا الصراع على الأراضي الزراعية تم حلها عن طريق الوساطة القبلية على مدى العقود الماضية.
- **نجاح القبيلة في مجال الوساطة خلال الفترات الماضية** أدى إلى ثقة القوى المحلية المتصارعة بالوساطة القبلية، وأظهرت الأحداث المحلية البسيطة أن المجتمع ينظر للوساطة القبلية من منظور إيجابي لحل الخلافات، وعادة يتم حل تلك الخلافات بطريقة سريعة بعيداً عن الإجراءات المعقدة التي يستخدمها القضاء، ومن أبرز مساوئها التأخر في إصدار الأحكام القضائية، ويوفر القضاء العرفي الذي يقوم على وساطة أشخاص حكماء ذوي مركز اجتماعي محترم، مزايا هامة للمتنازعين، فهو من جهة يسمح لهم بحل نزاعاتهم بالتفاهم بسرعة وبساطة، ومن **مميزات الصلح القبلي**: السرعة والبساطة والمجانية، والسرية، والبعد التصالحي الاجتماعي لتسوية النزاع، وضمان التنفيذ وفعاليتها «³⁴»، ويمكن القول بأن القبيلة تمتلك خبرة في مجال فض النزاعات المحلية؛ حيث يلجأ كثير من أبناء القبائل إلى المرجعيات القبلية لفض النزاعات فيما بينهم، وفي المقابل برزت هذه الوساطة على حساب مؤسسات الدولة القضائية.
- **نجحت القبيلة في حل الكثير من المشاكل التي كانت تنشب بين الدولة وبين القبائل عن طريق الوساطة.**
- **يقوم العرف القبلي على احترام المواثيق والاتفاقيات** يصعب نقضها عرفياً، بينما تقوم الاتفاقيات السياسية بين القوى السياسية على المصلحة ولا يتم الالتزام بها في كثير من الأحيان، بل ويمكن نقضها في حال شعر أي طرف سياسي بأن مصالحه مهددة، وتاريخ نقض الاتفاقيات السياسية بين القوى السياسية اليمنية واضح، ولذلك، عندما تتدخل القبيلة في وساطة ما فإنها ملزمة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه ولا يمكن نقضه، وهذا يجعل وساطتها مقبولة.

- ونظراً لأن الرموز القبلية تتبوأ مكانة اجتماعية في أوساط قبائلهم؛ فإن دورهم في الوساطات في حال نشوب النزاعات يعد مقبولاً، وتعتبر القبيلة من أهم الأطراف الفاعلة في الوساطة ويمكن البناء على نجاح دورها في بعض القضايا الإنسانية والمحلية كمقدمة للتوسط في القضايا السياسية.

القبيلة كعامل مساعد لبناء السلام والاستقرار

بات جلياً أن الصراع الدائر فكك القبيلة وأضعف بنيتها الاجتماعية، مما أدى إلى تغير كبير في استراتيجية الوساطة، ناهيك عن تحول كثير من أفراد القبيلة إلى مقاتلين، وخاصة أبناء المناطق الجبلية في شمال البلاد الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، نتيجة للفقر وغياب مؤسسات الدولة، والوضع الاقتصادي المزري، وكذلك التعبئة الأيديولوجية التي تقوم بها الجماعة في هذه المناطق التي أصبحت شبه معزولة ومغلقة لجماعة الحوثي فقط، وتتصرف فيها كيفما تريد.

كما أن معظم شيوخ القبائل اليمنية الكبرى ابتعدوا عن المشهد السياسي، والتزموا الصمت نتيجة للقبضة الحديدية لجماعة الحوثي، ورغم ضعف دور القبيلة السياسي، إلا أنها لاتزال تقوم بدور إيجابي في الوساطة من خلال حل بعض الإشكالات التي تنشأ بين جماعة الحوثي والقبائل، كما أنها لا زالت تقوم بدور كبير في المجال الإنساني من خلال الوساطة لتبادل الأسرى والمختطفين بين الحكومة والحوثيين، حيث أفضت كثير من الوساطات القبلية على المستوى المحلي إلى حل جزئي لبعض المشاكل الاجتماعية في إطارها المحلي، منها تبادل للجثث، وأخرى تبادل للأسرى والمعتقلين والمختطفين، وأهمها «وساطة قبلية قادها الزعيم القبلي ياسر الحدي اليافعي عام 2015 أدت إلى تبادل 605 سجناء بين الحوثيين وقوات المقاومة في جنوب البلاد»³⁵، ناهيك عن تسهيل حركة المرور بين المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثي والمناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية، بالإضافة إلى قيامها بحل كثير من المشاكل المجتمعية داخل المجتمعات القبلية في ظل غياب عمل المؤسسات الحكومية وخاصة القضائية.

المصعوبات التي تواجه الوساطة القبلية

هناك الكثير من التحديات التي تواجه الوساطة القبلية ودورها في تحقيق السلام ويمكن تلخيص هذه التحديات في النقاط الآتية:

- الصراع خرج من إطاره المحلي وأصبحت الجماعة الحوثية مرتبطة بمشروع إقليمي أيديولوجي عسكري، ومن الصعب أن تقدم تنازلات جوهرية ما لم يكن هناك آلية واضحة للتعامل مع الجماعة.

- دور القبيلة السياسي لايزال قوياً لكنه لا يمكن أن ينجح بدون علاقة تكاملية بين الدولة والقبيلة كما حصل خلال حصار السبعين والحوارات التي جرت بين النظام الجمهوري وبين الملكيين.
- هناك محاولات لإضعاف دور القبيلة، وعدم إعطائها الفرصة للقيام بأي دور سياسي.
- عزوف بعض الرموز القبلية عن الشأن العام يؤثر على دور القبيلة السياسي، ولهذا، فإن القبيلة بحاجة إلى ترتيب صفوفها بحيث يكون هناك وجه سياسي لها وآخر على الأرض، في إطار التنسيق الكامل مع الدولة كما حصل في الماضي، وإذا تكامل دور الدولة والقبيلة بطريقة صحيحة فيمكن أن تنجح الدولة والقبيلة معاً في تجنب البلاد كثير من كوارث الجماعات العقائدية والمناطقية.

خلاصة الفصل الرابع:

يبين هذا الفصل أن الوساطة القبلية مثلت إحدى الوظائف التاريخية المهمة للقبيلة اليمنية، مستندة إلى العرف، والمكانة الاجتماعية للوسطاء، وقدرتهم على ضمان تنفيذ الاتفاقات، وقد لعبت القبائل أدواراً متعددة في تخفيف النزاعات، ووقف بعض المواجهات، وتسهيل التفاهات المحلية، وصولاً إلى ملفات إنسانية مثل تبادل للجثث والأسرى والمختطفين.

لكن الحرب الراهنة، وصعود سلطة الجماعات المسلحة، قلصا من قدرة القبيلة على أداء دور الوسيط المستقل، خصوصاً في مناطق سيطرة الحوثيين، حيث أصبحت الوساطة محكومة بميزان القوة والرقابة الأمنية، ومع ذلك، يظل الدور القبلي في الوساطة قابلاً للتفعيل إذا توفرت ثلاثة شروط: الحياد النسبي، والضمانات السياسية والأمنية، وربط الوساطة بمشروع الدولة لا بمصالح الجماعات المسلحة.

الفصل الخامس:

دور القبيلة في مواجهة الحوثيين

تمهيد:

تظل القبيلة عنصراً نشطاً في معادلات الحرب والسلام، سواء كانت طرفاً في الحرب أو وسيطاً موثقاً، لكن على ما يبدو بعد صعود الحوثيين للسلطة تتعرض القبيلة وأعرافها وتقاليدها لحرب ممنهجة، تذكرها بذات الحرب التي شنها عليهم نظام الإمامة.

فقد كشفت الأحداث والمواجهات العسكرية التي شنتها جماعة الحوثي ضد القبائل أن الحوثيين يرون أن وظيفة القبائل الأساسية تتمثل في خدمة (آل البيت)، وفي هذا الإطار لا يمكن فهم الفكر الأيديولوجي والسياسي والعسكري لجماعة الحوثي في طريقة تعاملها وصراعها مع القبائل دون العودة إلى وسائل الإمامة في تطويع القبائل بطرق مختلفة، ويجب في الوقت نفسه الإدراك بأن جماعة الحوثي تعتبر امتداداً للإمامة فكراً وواقعاً وممارسةً، مع بعض التغييرات التي طرأت في الفكر الحوثي ووسائله العسكرية نتيجة لارتباطه بالنظام الإيراني، على سبيل المثال، على الرغم من خضوع القبائل لحكم الإمامة إلا أنها كانت تسعى لمحو المنظومة القبلية، بل إن الإمام يحيى وصف العرف القبلي بـ«حكم الطاغوت»، وخلقت الإمامة المشاكل والحروب بين القبائل، وكانت تلك السياسة؛ من أجل الاستمرار في حكم القبائل وتطويعها لحكم المذهب الإمامي الزيدي، وكان أي زعيم قبلي يحاول التمرد على الإمام يتم أخذ رهينة منه، إما نجله أو أحد أفراد أسرته؛ كي يضمن الإمام ولاء هذا الزعيم القبلي، وهذا يُعرف بنظام الرهائن.³⁶

القبيلة نقيض الإمامة:

من الملاحظ تاريخياً، أن أقصى ما كانت تحصل عليه القبيلة خلال حكم الإمامة هو الدخول في المعسكرات التابعة للإمام، وأثبتت الأحداث أن جماعة الحوثي والإمامة يرون بأن الحكم القبلي التقليدي نقيضاً لحكم الإمامة، وبسبب هذه السياسة، فقد خاضت القبائل اليمنية صراعاً مريراً مع الإمامة في الماضي، ومع جماعة الحوثي في الوقت الراهن.

وبعد أن استتب الأمر لجماعة الحوثي في مناطق محافظة صعدة- التي تعتبر معقلها الرئيسي بدأت تهاجم القبائل التي لم تقبل بحكمها، وتمددت باتجاه مركز المحافظة، وبعد مجزرة جمعة الكرامة التي شهدتها ساحة الثورة في صنعاء (18 مارس 2011)، بثلاثة أيام تسلّم الحوثيون مركز محافظة صعدة بدون مقاومة.³⁷ وكانت الجماعة قد هاجمت مناطق قبلية في منطقة السواد، التابعة لقبائل العصيمات في محافظة عمران بين عامي 2009-2010، وفي عام 2010 هاجمت قبائل الشيخ صغير بن عزيز، (حالياً رئيس هيئة أركان القوات المسلحة اليمنية)، طيلة 4 أشهر، حينها وقفت الدولة عاجزة عن نصره أحد أهم حلفائها دون إبداء أي سبب، ليجد «بن عزيز» نفسه يقاتل وحيداً³⁸.

ولم تكتف الجماعة بمهاجمة بلاد بن عزيز، بل هاجمت بين عامي 2011-2015 قبائل بكيل في محافظتي الجوف وحجة، وقبائل حاشد في عمران، وأرحب في صنعاء، ودافعت هذه القبائل عن مناطقها ولم تستسلم بسهولة لولا الفارق الكبير في السلاح والعتاد، وكذلك التحالف الذي كان قائماً بين الرئيس الراحل علي عبدالله صالح والحوثيين، وهو ما دفع بعض القبائل لدعم الحوثيين بناء على توجيهات صالح، وضعف خليفته الرئيس الراحل عبد ربه منصور هادي.

ويُلاحظ أن هناك عدة عوامل ساعدت الحوثيين في السيطرة على القبائل منها:

- **الفارق العسكري الكبير في السلاح:** فجماعة الحوثي كانت تقاتل بسلاح الدولة الذي نهفته من معسكرات الجيش اليمني، بينما كانت تدافع القبيلة عن نفسها بسلاحها الشخصي.
- **انتشار الأحقاد وتصفية الحسابات بين بعض الرموز القبلية،** نتيجة لانهيار الدولة، وهو ما ساعد جماعة الحوثي في دعم طرف ضد آخر مما أدى إلى خلخلة القبيلة.
- **انهيار التحالفات السياسية،** وفشل الحلول السياسية بين حزب الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، وأحزاب المعارضة اليمنية وعلى رأسها حزب الإصلاح أدى إلى ضعف المنظومة القبلية أمام المد الحوثي العقائدي المسلح؛ لأن أغلب الرموز القبلية كانت قد ارتبطت بهذين الحزبين أي المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح. وكانت هذه الخلافات من ضمن العوامل التي ساعدت الحوثيين على التمدد بشكل سريع في المناطق القبلية.
- **بروز القوى القبلية التي ارتبطت مصالحها ونفوذها بالحوثيين،** على حساب الرموز القبلية المناهضة لمشروع الحوثي وخطابه.
- **بروز البعد المناطقي في الصراع بين القبائل** ساعد جماعة الحوثي في كسر شوكة القبائل المناوئة.

ومع إن الحوثيين يسيطرون على المناطق الجبلية ذات الكثافة السكانية القبلية، لكن هذا لا يعني أن هذه القبائل قد استسلمت، وإن بدت خائفة وضعيفة في الوقت الراهن؛ لأنها لا تريد أن تدخل في معارك تفضي إلى خسائر مادية وبشرية بدون تحقيق أي مكاسب حقيقية، وإذا تكاثفت القوى السياسية والتحمت بالقبائل في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، فيمكن أن تتغير المعادلة لصالح مشروع الدولة الوطنية، كما حصل في منتصف ستينيات القرن الماضي، حينما وقفت القبائل مع التيار الجمهوري، واستطاعت أن توقف زحف الملكيين من صعدة وحجة باتجاه صنعاء، بل وتم كسر حصار السبعين يوماً، حينما حاصرت قوات الإمامة صنعاء، وكادت أن تسقط النظام الجمهوري.

ويمكن فهم معارضة القبائل لحكم جماعة الحوثي في إطار رفض الفكر الحوثي القائم على إخضاع القبيلة وتجريدها من استقلالها الاجتماعي والسياسي وتحويل أبنائها إلى قوة تعبئة عسكرية، كما كانت تفعل الإمامة خلال القرون الماضية، كما أن الحوثيين يسعون إلى بناء نظام ثيوقراطي سياسي خاص بهم يقوم على العنصرية وإلغاء المساواة بين أبناء الشعب، ويعمل على احتكار السلطة والثروة، وهذا المشروع لا يتسق مع المنطق، ولا يمكن اعتباره مشروعاً وطنياً، بل هو عبارة عن مشروع عقائدي مذهبي مرتبط بالنظام الإيراني. كما أن استخدام جماعة الحوثي للعنف المفرط لإخضاع القبائل، جعلها غير مقبولة شعبياً، بالإضافة إلى أن أساليب الجماعة في تجميع الأموال لتمويل مشروعها العسكري والاقتصادي من خلال الإتاوات واستغلال المناسبات الدينية جعل القبائل مجرد دافعي إتاوات، وهذا يستنزف مدخراتهم.

خلاصة الفصل الخامس:

يتناول الفصل علاقة الحوثيين بالقبائل بوصفها امتداداً لصراع تاريخي بين المنظومة القبلية ومشروع الإمامة، حيث يرى الحوثيون القبيلة أداةً للتعبئة والخدمة العسكرية لا فاعلاً مستقلاً، ويعرض الفصل كيف انتقلت الجماعة من صعدة إلى مهاجمة قبائل عمران والجوف وحجة وأرحب، مستفيدة من تفوقها العسكري، وسلاح الدولة، وانهيار التحالفات السياسية، والانقسامات القبلية والمناطقية.

ويخلص الفصل إلى أن سيطرة الحوثيين على المناطق القبلية لا تعني قبولاً قبلياً حقيقياً، بل تعكس حالة إخضاع مؤقتة فرضتها القوة والظروف السياسية، فالمشروع الحوثي، بما يحمله من نزعة عقائدية وسلالية واحتكار للسلطة والثروة، يصطدم بطبيعة القبيلة اليمنية التي ترفض الاستعباد والتهميش، ما يبقي احتمالات المقاومة أو إعادة التوضع قائمة متى توفرت قيادة سياسية وضمانات وموازين قوة مناسبة.

الفصل السادس

المعركة المؤجلة بين القبيلة والحوثيين

تمهيد

بالنظر إلى هيمنة الحوثيين على مفاصل الحياة في المناطق الشمالية والغربية، وكذلك الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها أبناء القبائل تحت سيطرتهم، تثار تساؤلات مشروعة حول ما إذا كانت الظروف الراهنة قد تهيئ المجال لتحرك قبلي جماعي ضد الحوثيين.

يستهدف هذا التحليل فحص احتمال التحرك من خلال رصد العوامل التي تحفز القبائل على المواجهة، والتحديات التي تحول دون هذا التحرك، ويأتي ذلك مساهمة في فهم آفاق الصراع المستقبلي في اليمن.

الضغوط والمحفزات لمواجهة قبلية حوثية

تعيش القبائل في مناطق سيطرة الحوثيين اليوم مرحلة حرجة، وتختبر أوقاتاً صعبة، وتعاني من الإرهاق الاقتصادي والاجتماعي، وهناك استياء متنامٍ لديها نتيجة الهيمنة والقمع المنظم والانتهاكات الأمنية والاعتقالات التعسفية.

• الانتهاكات

تعرضت القبائل لحملات منتظمة من الاعتقالات التعسفية والخطف والتعذيب والقتل، كما شملت الانتهاكات إهانة الزعامات القبلية وإذلالها وتهديدها، ودرج الحوثيون على تنفيذ عمليات انتقامية تجاه المختلفين معهم أو من يشكّون بهم وبمواقفهم ونشاطاتهم من شيوخ وأبناء القبائل، وهناك حالات كثيرة تعرض فيها هؤلاء للاختطاف وتفجير منازلهم أو حتى للقتل، وهناك عدد كبير من أبناء وشيوخ القبائل مُهجرون من بيوتهم ومناطقهم حتى اللحظة.

• تضرر المصالح

تضررت مصالح الكثير من أبناء وزعماء القبائل، خصوصاً تلك الناجمة عن ارتباطاتهم بالدولة، والتي اعتادوا عليها في عهد صالح، والأخطر من ذلك، بدأ نفوذ شيوخ القبائل يتراجع لمصلحة الجماعة، وبدأت مليشيات الحوثي ذات نزعة احتكارية، فلم تسمح لشيوخ القبائل بممارسة نفوذهم التقليدي، الأمر الذي يؤكد أن المشروع الحوثي يمضي باتجاه تقويض البنية القبلية التقليدية.

• التجنيد القسري والاستنزاف

لا يزال الحوثيون يمارسون ضغوطاً مباشرة على شيوخ القبائل والأهالي لتجنيد المزيد من المقاتلين، فمنذ نوفمبر 2025 يشن الحوثيون حملة تجنيد واسعة، ويزور المشرفون القرى مصحوبين بمرافقين مسلحين، ويطلبون قوائم بأسماء الشباب للالتحاق بدورات عسكرية، وهو ما دفعت هذه الممارسات عائلات يمنية إلى تهريب أبنائها إلى مناطق أخرى أكثر أماناً، وتحملت القبائل، خصوصاً في مناطق صعدة وعمران وطوق صنعاء، خسائر بشرية فادحة في مختلف الجبهات.

• الأوضاع الاقتصادية

إلى جانب الانهيار الاقتصادي، فرض الحوثيون نظاماً ضريبياً ثقيلاً على القبائل، فضريبة الخمس (20%) على جميع الأنشطة الاقتصادية بما فيها الزراعة والصيد والتعدين والمياه، بالإضافة إلى ذلك، يقومون بتحصيل الجمارك والضرائب الأخرى بلا رحمة، لكنهم يمتنعون عن دفع مرتبات القطاع العام وتوفير الخدمات الأساسية، كما فرضوا أيضاً سيطرة احتكارية على التجارة من خلال شركات موالية، مما أجبر القطاع الخاص على الإغلاق أو الخضوع، ولأن القبائل لا تزال تشكل الغالبية العظمى من سكان مناطق الحوثيين فهي في مقدمة من يعاني من هذه الأوضاع.

• الثقافة القبلية

بالإضافة إلى ما تفرضه الأوضاع الراهنة من ضغوط ومحفزات، للقبائل اليمنية تقاليد طويلة من المقاومة ضد السلطات المركزية، تؤكد الخبرة التاريخية أن التقلب وعدم الثبات هو السمة الرئيسة للمواقف السياسية والعسكرية لسكان البيئة القبلية، وأن علاقة القبائل مع السلطة السياسية، أياً كان أصلها ونهجها، لا تستقر.

التحديات التي تحول دون انتفاضة قبلية

عزز الحوثيون سلطتهم على القبائل من خلال القوة العسكرية والهيمنة على الموارد، إلا أن ممارساتهم القمعية، والضرائب الثقيلة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان، قد تخلق بيئة اجتماعية تؤدي إلى تزايد الاستياء بين أوساط القبائل، والجدير بالذكر أن للقبائل تاريخ طويل في المقاومة ضد السلطات المركزية، مما يعزز احتمال اندلاع حركة معارضة، إذا توافرت الظروف الملائمة، لكن مواقف القبيلة هي نتيجة لتفاعل عدد من العوامل والمحددات، وموازنة دقيقة للكلفة والمخاطر، وقراءة لمعطيات المشهد السياسي والميداني وفرصه وتحدياته، **ويتحدد موقف القبائل وفقاً لما يلي:**

- **تقدير الكلفة والمخاطر** المتوقعة من أي مواجهة، أو لاستمرار الوضع الراهن، وكلما زادت الكلفة والمخاطر قلت فرص المشاركة.
- **تقدير مصالحها** القائمة والمتصورة أو المتوقعة مع طرفي الصراع، فكلما زادت مصالحها مع أحدهم زادت فرص تبنيها موقفاً مؤيداً له.
- **درجة تورطها مع السلطة القائمة**، فكلما زاد تورط القبيلة مع السلطة أو تورطها في الصراع إلى جانبها، قلت فرص الانقلاب عليها.
- **الموقف الميداني والسياسي**، تقول الخبرة إن القبائل لا تتحرك من تلقاء نفسها إلا إذا فرضت عليها المواجهة، وغالباً ما يكون تحركها مقروناً بوجود صراع محتدم على الأرض. وإذا كان هذا هو الحال، فأني تقدم يحزره أحد طرفي الصراع قد يشجع القبائل ويجعلها أكثر استعداداً للتعامل معه.
- على الرغم من الضغوط الكبيرة، والمناخ العام المتسم بالقمع والإجبار، توجد تحديات كبيرة أمام أي انتفاضة قبلية ضد الجماعة الحوثية، وهي تحديات تحول دون حدوث أي تحرك أو انتفاضة بصورة مستقلة إن لم تجعلها مستحيلة في ظل توقف المواجهات بين تحالف الشرعية والجماعة.
- **التورط مع الحوثيين:** تبدو قبائل كثيرة متورطة إلى حد كبير مع الجماعة الحوثية، والنسبة الأكبر من أفراد القوات والمليشيا هم من أبناء قبائل شمال الشمال، ونتيجة لذلك فقدت القبائل الآلاف من أبنائها في المواجهات، وحسب التقارير، قدمت قبائل صعدة ثم قبائل طوق صنعاء أكبر مجموعة من القتلى في صفوف الجماعة، وهذا يجعلها تشعر أنها وصلت مرحلة اللاعودة.

وغير ذلك يحصل شيوخ القبائل المتفانين في خدمة الجماعة على امتيازات اقتصادية ومعنوية، توفر لهم دخلاً مستقراً وتأثيراً ووجاهة اجتماعية، ويحصل القادة العسكريون منهم على حماية مسلحة ويدفع الحوثيون رواتب شهرية للمقاتلين، إلى جانب توزيع حصص غذائية، وفي ظل الانهيار الاقتصادي الحاد، شكّل هذا حافزاً لبعض أبناء القبائل للالتحاق بهم.

• **الفرقة والتشتت:** بالإضافة إلى أنها لم تعد تتصرف على نحو جماعي وتحت راية المسؤولية الجماعية، لا تشكل القبائل كياناً موحداً، ولها مصالح متنافسة، كما تغيب القيادات الكاريزمية التي يمكنها جمع القبائل تحت راية واحدة. وهذا يعني صعوبة اتفاق القبائل المختلفة (وهذا شرط للتحرك الجماعي). تعاني القبائل أيضاً من انقسامات داخلية تجعل من الصعب عليها الوقوف على رأي جماعي، ونعني بها على وجه الخصوص تلك الانقسامات الناتجة عن تورط جزء من أبنائها إلى جانب الحوثيين، ويساهم هذا التشرذم في تعقيد موقف القبائل في مناطق الصراع، حيث يعكس انقساماً ليس فقط على المستوى السياسي، ولكن أيضاً على مستوى العائلات والزعامات القبلية، وفي مشهد كهذا قد يتسبب أي تحرك في زيادة حدة الانقسامات داخل القبائل.

• **تواضع القدرات:** تفتقر القبائل للقدرة على مواجهة قوات منظمة كقوات الحوثيين التي بنوها على مدى عشر سنوات، فهي ليست منظمة على هذا النحو، بل قوات عشوائية أقل تنظيماً، ومن جهة أخرى تفتقر للأسلحة التي تمكنهم من مواجهة أسلحة الحوثيين، يضاف إلى ذلك، هجرة ونزوح كثير من مشايخ القبائل والآلاف من أبنائها، وهو ما أضعف قدرتها على القتال.

• **المخاطر العالية:** لدى القبائل مخاوف من نتائج أي تحرك ضد الحوثيين؛ على رأسها مخاوفها من التعرض للانتقام، ومن خذلان الأطراف المناهضة للحوثيين، هذه المخاوف مؤسسة على الخبرة والأحداث السابقة، فقد وجدت قبائل عدة نفسها وحيدة في مواجهة الحوثيين دون إسناد حقيقي، وتمكن هؤلاء من كسرها وإلحاق الأذى بها، كما حدث في حجور حجة وعمّة ذمار وآل عواض البيضاء، ومثلت هزيمة الجماعة لهذه القبائل ضربة قاصمة لمعنوياتها ومعنويات الشارع المعارض كذلك.

• **المشهد الميداني والسياسي:** يقف الجمود الميداني وتوجه دول التحالف والمجتمع الدولي نحو التسوية على رأس العوامل المثبطة لأي تحرك قبلي ضد الحوثيين، فالحاصل يكرس الانطباع لدى القبائل بأن الأمور تمضي باتجاه القبول بالحوثيين وتكريس سلطتهم، وهذا يجعل أي تحرك ضد هؤلاء ليس فقط مسألة عالية المخاطر، ولكن بدون جدوى.

وتشير المعطيات إلى احتمال ظهور موجات احتجاج قبلية أو مواجهات محدودة، قد تتسع إذا تزامنت مع تغير ميداني كبير، ودعم سياسي منظم، وضمانات جدية لحماية القبائل.

انتفاضة القبائل ونكف الريان

تعد هذه حالة من أوضح الحالات القبلية التي توضح الصراع المستمر بين القبائل والحوثيين، كما تؤكد أن التحدي القبلي والمقاومة الدائمة للحوثيين تتكرر، حتى تستعيد القبيلة لحالة الاستقرار.

تفتح دعوة الشيخ أحمد بن فدغم لنكف قبلي في صحراء الريان شرق الجوف في يونيو الماضي، وما رافقها من تفاعل قبلي، نافذة جديدة لفهم طبيعة العلاقة الراهنة بين القبائل وجماعة الحوثي، فهي لا تمثل مجرد موقف فردي أو حادثة محلية معزولة، بل تعكس حالة احتقان أوسع داخل البنية القبلية في مناطق سيطرة الحوثيين، خصوصًا مع تراكم سياسات الإخضاع، والتجنيد، والجبايات، وتهميش المشايخ التقليديين، وصعود سلطة المشرفين على حساب المرجعيات القبلية.

وتكتسب هذه الدعوة أهميتها من أنها تستند إلى منطق قبلي عرفي، لا إلى خطاب سياسي مباشر فقط، ففي قضية استجارة المرأة المعروفة باسم «ميرا صدام حسين»، تستحضر القبيلة هنا قيم الحماية، والنجدة، والكرامة، ورفض الاعتداء على الأعراف، وهي قيم ما تزال قادرة على تحريك شبكات التضامن القبلي، حتى في ظل تراجع الدور السياسي التقليدي للقبيلة، ومن هنا، فإن التفاعل مع الدعوة يكشف أن العرف القبلي لم يفقد أثره، وأن الحوثيين، رغم نجاحهم في ضبط القرار القبلي أمنيًا وعسكريًا، لم يتمكنوا من إلغاء البنية الرمزية التي تمنح القبيلة قدرتها على الحشد.

غير أن أهمية هذه الدعوة لا تعني بالضرورة أن القبائل باتت على أعتاب مواجهة شاملة مع الحوثيين فالقبائل تتحرك عادة وفق حسابات دقيقة للكلفة والمصلحة والضمانات، ولا تدخل مواجهة واسعة مع سلطة مسلحة مهيمنة إلا إذا توافرت شروط مساندة، في مقدمتها وجود قيادة قبلية جامعة، وإسناد سياسي وعسكري، وتغير في ميزان القوة، وضمانات تحمي القبائل من الانتقام، ولذلك، فإن دعوة أحمد بن فدغم تبدو أقرب إلى مؤشر إنذار قبلي مبكر، يكشف هشاشة الاستقرار القسري الذي فرضه الحوثيون، أكثر من كونها إعلانًا مباشرًا عن انتفاضة قبلية شاملة.

وتؤكد هذه الحالة ما ذهبت إليه الدراسة من أن علاقة الحوثيين بالقبيلة لم تصل إلى مرحلة الاستيعاب الكامل، بل ما تزال محكومة بتوتر كامن بين سلطة الجماعة القائمة على الضبط الأمني والتعبئة العقائدية، وبين بنية قبلية تحتفظ بذاكرتها وأعرافها وحساسيتها تجاه الإهانة والاستنزاف، فالمعركة بين القبيلة والحوثيين تبدو مؤجلة لا منتهية، وقد تظل كامنة في شكل احتجاجات موضعية أو دعوات رمزية أو تفاعلات قبلية محدودة، إلى أن تتوفر الظروف التي تسمح بتحولها إلى حركة أوسع.

من هذه الزاوية، لا ينبغي قراءة دعوة أحمد بن فدغم بوصفها حدثاً منفصلاً عن مسار التحولات القبلية، بل باعتبارها نموذجاً دالاً على بقاء القابلية القبلية للاحتجاج وإعادة التوضع، كما تكشف أن قدرة الحوثيين على استخدام القبائل في الحرب لا تعني امتلاك ولائها النهائي، وأن تراكم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والأمنية قد يحول أي حادثة ذات بعد قبلي إلى نقطة تجمع للغضب المجتمعي المؤجل.

خلاصة

يخلص هذا الفصل إلى أن احتمال المواجهة القبلية الواسعة مع الحوثيين لا يرتبط بالغضب الشعبي وحده، رغم تراكم الانتهاكات والجبايات والتجنيد والاستنزاف، بل يتوقف على حسابات أكثر تعقيداً تتعلق بالكلفة، والحماية، والبديل السياسي، والظرف الميداني، فالقبائل لا تتحرك عادة بصورة عفوية في مواجهة قوة مسلحة مهيمنة، خاصة أن التجارب السابقة أظهرت كلفة المواجهة في ظل غياب الإسناد.

ولهذا فإن المعركة بين القبائل والحوثيين تبدو مؤجلة لا معدومة، فقد تنتج الضغوط الحالية احتجاجات أو مواجهات محدودة، لكنها لن تتحول إلى تحرك قبلي واسع إلا إذا تزامنت مع تغير ميداني مهم، ودعم سياسي منظم.

الفصل السابع

السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين القبيلة والحوثيين

تمهيد

تؤكد الدراسة أن العلاقة بين القبائل اليمنية وجماعة الحوثي انتقلت من الاستمالة والتحالف المؤقت إلى الإخضاع والسيطرة المباشرة، فقد استخدمت الجماعة أدوات متعددة، منها المشرفون، والتجنيد، والجبايات، وتهميش المشايخ التقليديين، وتوظيف الخطاب الديني والسياسي، غير أن هذه السيطرة لم تُنه الحضور القبلي، بل راكمت حالة من التذمر والاحتقان، خصوصاً مع استمرار الاستنزاف البشري والاقتصادي.

وبناءً على ذلك، يمكن استشراف مستقبل العلاقة بين القبيلة والحوثيين من خلال أربعة سيناريوهات رئيسية:

السيناريو الأول: استمرار الإخضاع الحوثي للقبيلة

يفترض هذا السيناريو بقاء الوضع القائم، بحيث يواصل الحوثيون السيطرة على القبائل عبر القوة الأمنية، والاختراق الاجتماعي، وتوزيع الامتيازات على المشايخ الموالين، مع استمرار تهमيش الزعامات القبلية المستقلة.

ويعزز هذا السيناريو غياب قيادة وطنية قادرة على تقديم ضمانات للقبائل، واستمرار الانقسام بين القوى المناهضة للحوثيين، وخوف القبائل من الانتقام في حال تحركت منفردة. هذا السيناريو يسبب استمرار استنزاف القبيلة، وتراجع سلطة العرف، وتوسع الفجوة بين القاعدة القبلية والقيادات المرتبطة بالحوثيين، غير أن هذا السيناريو لا يلغي احتمالات الانفجار مستقبلاً، بل يؤجلها.

السيناريو الثاني: انتفاضات قبلية محدودة

يقوم هذا السيناريو على احتمال اندلاع انتفاضات قبلية ضد الحوثيين نتيجة حادث ما، وفي هذه الحالة، قد تظهر مواجهات محدودة، أو تحركات قبلية، لكنها لن تتحول بالضرورة إلى انتفاضة شاملة بسبب غياب التنسيق والإسناد. هذا السيناريو سيتسبب بإرباك الحوثيين محلياً، وكشف هشاشة علاقتهم بالقبائل، مع احتمال لجوء الجماعة إلى القمع والوساطات القسرية لاحتواء التحركات.

السيناريو الثالث: إعادة التوضع القبلي التدريجي

يفترض هذا السيناريو أن تبدأ بعض القبائل والزعامات في الانتقال تدريجياً من الصمت أو التعاون القسري مع الحوثيين إلى الحياد، ثم الامتناع عن الحشد، وربما التواصل مع القوى المناهضة للجماعة عند تغير موازين القوة

ولا يتطلب هذا السيناريو انتفاضة مفاجئة، بل يقوم على تراكم الخسائر، وتراجع الثقة بالحوثيين، وشعور القبائل بأن استمرار الجماعة يعني مزيداً من التهميش والاستنزاف.

هذا السيناريو سيضعف قدرة الحوثيين على الحشد، وتزايد الانشقاقات الصامتة، وعودة بعض الزعامات القبلية إلى البحث عن موقع جديد في مرحلة ما بعد الحوثيين.

السيناريو الرابع: انتفاضة قبلية واسعة

يقوم هذا السيناريو على اندلاع تحرك قبلي واسع ومنسق ضد الحوثيين في أكثر من محافظة، غير أن تحقيقه يحتاج إلى شروط، أبرزها تراجع واضح في قوة الحوثيين، ووجود قيادة قبلية وسياسية، وإسناد عسكري، وضمانات تمنع ترك القبائل وحدها أمام الانتقام. في حال حدوث هذا السيناريو، قد يشكل تحولاً كبيراً في الصراع، لأنه يضرب الحوثيين داخل بيئتهم الاجتماعية، لكنه يحمل مخاطر عالية، منها القمع الواسع، والانقسام داخل القبائل، وتحول المواجهة إلى صراع داخلي طويل.

ترجيح السيناريوهات

الوضع العام إلى ما قبل التطورات الأخيرة وانتفاضة الريان كانت تشير إلى استمرار الإخضاع الحوثي للقبائل، مع بروز انتفاضات محلية محدودة ومتقطعة، لكن على ما يبدو أن الأحداث في اليمن تتسارع وتتعدى إعادة التوضع مع تراجع قوة الحوثيين، إلى انتفاضة شاملة، لكن ذلك مرتبط بتوفر شروط منها وجود قيادة موحدة وغطاء سياسي وعسكري ودعم إقليمي ودولي.

السيناريو	الاحتمال	شروط التحقق	النتيجة
استمرار الإخضاع	مرتفع قريباً	استمرار القوة الحوثية وغياب البديل	استنزاف واحتقان
انتفاضات محدودة	متوسط/مرتفع	حادث قبلي أو ضغط تجنيد/جبايات	إرباك محلي
إعادة التوضع	متوسط	تغير ميزان القوة وضمانات	تراجع الحشد الحوثي
انتفاضة واسعة	مشروط	قيادة وإسناد وضمانات	تحول كبير في الصراع

الخاتمة، النتائج، التوصيات

أولاً: النتائج

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- 1- القبيلة اليمنية لم تفقد حضورها، لكنها فقدت جزءاً كبيراً من استقلال قرارها في مناطق سيطرة الحوثيين.
- 2- انتقلت علاقة الحوثيين بالقبائل من الاستمالة إلى الإخضاع المباشر عبر المشرفين، والتجنيد، والجبايات، وتهميش المشايخ.
- 3- نجح الحوثيون تكتيكياً في تحشيد بعض القبائل، لكن هذا النجاح لا يعكس ولائاً راسخاً، بل يقوم غالباً على الخوف والمصلحة والضغط الاقتصادي.
- 4- أدى التجنيد والاستنزاف البشري إلى إضعاف البنية القبلية، خصوصاً في صعدة، وعمران، وطوق صنعاء، والجوف، وحجة.
- 5- تراجع دور المشايخ التقليديين لصالح مشرفين وشخصيات موالية للجماعة، ما خلق أزمة شرعية داخل المجتمع القبلي.
- 6- تستطيع القبيلة لعب دور مهم في الوساطة المحلية والإنسانية، بشرط ربط هذا الدور بمشروع الدولة لا بسلطة الجماعات المسلحة.
- 7- لا تزال القبيلة قادرة على إعادة التوضع، لكنها لا تتحرك عادة إلا عندما ترى تغييراً واضحاً في موازين القوة وتوقراً للضمانات.
- 8- الانتفاضة القبلية الواسعة لم تعد مستبعدة، لكنها تظل مشروطة بتغير موازين القوة، ووجود قيادة موحدة، وإسناد سياسي وعسكري، وغطاء داخلي وخارجي.

ثانياً: التوصيات

- 1- بناء استراتيجية وطنية للتعامل مع القبائل بوصفها شريكاً اجتماعياً وسياسياً، لا مجرد خزان للتعبئة العسكرية.
- 2- تقديم ضمانات واضحة للقبائل في مناطق سيطرة الحوثيين، خصوصاً فيما يتعلق بالحماية من الانتقام.
- 3- فتح قنوات تواصل آمنة مع الزعامات القبلية المستقلة وغير المتورطة في الانتهاكات.
- 4- دعم دور القبائل في الوساطة الإنسانية، خاصة في تبادل الأسرى، وفتح الطرق، وحل النزاعات المحلية.
- 5- توثيق الانتهاكات الحوثية ضد القبائل، بما في ذلك الاعتقالات، وتفجير المنازل، والتهجير، والجبايات، والتجنيد القسري.
- 6- تجنب استخدام القبيلة كأداة حرب مؤقتة، والعمل بدلاً من ذلك على دمجها في مشروع الدولة والقانون.
- 7- دعم الخدمات والتنمية في المناطق القبلية، لأن الفقر وغياب الدولة من أهم مداخل الحوثيين لاختراق المجتمع القبلي.



مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

القبيلة اليمنية والحرب

تحولات الدور القبلي في ظل سيطرة الحوثيين

ملخص بصري للدراسة - يوليو 2026

الفكرة المركزية

القبيلة اليمنية لم تفقد حضورها، لكنها تعرضت لإعادة تشكيل قسرية؛ فتحوّلت في بعض المناطق إلى طرف مستنزف في الحرب، وظلت في مناطق أخرى وسيطاً محلياً قادراً على تخفيف العنف وحل النزاعات.

أهم ما توصلت إليه الدراسة

- القبيلة ما تزال فاعلاً اجتماعياً وسياسياً مهماً في اليمن.
- العلاقة مع الحوثيين انتقلت من الاستمالة والتحالف إلى الإخضاع والسيطرة المباشرة.
- أدوات الإخضاع شملت: المشرفين، تهमيش المشايخ، التجنيد، الجبايات، وتوظيف الخطاب الديني والقومي.
- القبيلة احتفظت بجزء من دورها في الوساطة المحلية وتبادل الأسرى وتهدة النزاعات.
- سيطرة الحوثيين على القبائل لا تعني قبولاً قبلياً مستقراً، بل تعكس حالة إخضاع واستنزاف مؤقتة.

السيناريوهات المستقبلية

- | | | | |
|---|--|--|---|
| <p>04</p> <p>انتفاضة قبلية واسعة</p> <p>ضعيف حالياً لكنه غير مستبعد إذا تغير ميزان القوة.</p> | <p>03</p> <p>إعادة التوضع القبلي التدريجي</p> <p>مرجح على المدى المتوسط.</p> | <p>02</p> <p>انفجارات قبلية محدودة</p> <p>مرجح بدرجة متوسطة إلى عالية.</p> | <p>01</p> <p>استمرار الإخضاع الحوثي</p> <p>الأكثر ترجيحاً على المدى القريب.</p> |
|---|--|--|---|

التوصيات

- بناء استراتيجية وطنية للتعامل مع القبائل كشريك اجتماعي وسياسي.
- تقديم ضمانات واضحة للقبائل في مناطق سيطرة الحوثيين.
- دعم الوساطة القبلية وربطها بمشروع الدولة لا بمصالح الجماعات المسلحة.
- توثيق الانتهاكات والجبايات والتجنيد القسري ضد القبائل.
- دعم التنمية والخدمات في المناطق القبلية.

النتائج الرئيسية

- القبيلة لم تختف بل أعيد تشكيل دورها تحت ضغط الحرب.
- نجاح الحوثيين في الحشد تكتيكي لا يعكس ولاءً مستقراً.
- تراجع دور المشايخ التقليديين وصعود المشرفين خلق أزمة شرعية داخل المجتمع القبلي.
- القبيلة ما تزال تمتلك قابلية للوساطة وإعادة التوضع.

الخاتمة

توضح الدراسة أن القبيلة اليمنية لا تزال فاعلاً مهماً في الصراع والسلم، لكنها تعرضت خلال الحرب الراهنة لإعادة تشكيل قسرية، خصوصاً في مناطق سيطرة الحوثيين، فقد سعت الجماعة إلى إخضاع القبيلة، وتفكيك استقلالها، وتحويل أبنائها إلى قوة تعبئة عسكرية واقتصادية.

ومع ذلك، فإن السيطرة الحوثية على القبائل لا تعني قبولاً قبلياً مستقراً، فالتجنيد، والجبايات، وتهميش المشايخ، والانتهاكات، وتراجع المصالح التقليدية، كلها عوامل راكمت حالة من الاحتقان داخل المجتمع القبلي.

وتخلص الدراسة إلى أن المواجهة الشاملة بين القبائل والحوثيين ليست مستبعدة، فالقبيلة تتحرك عادة عندما تتغير موازين القوة وتتوافر الضمانات.

إن مستقبل القبيلة اليمنية لن يتحدد فقط بعلاقتها مع الحوثيين، بل بطبيعة الدولة القادمة، فإذا استمر غياب الدولة، ستبقى القبيلة مجالاً للتوظيف والاستنزاف، أما إذا جرى دمجها في مشروع وطني قائم على المواطنة والشراكة والعدالة، فيمكن أن تتحول من طرف مستنزف في الحرب إلى رافعة محلية للاستقرار وبناء السلام.



فؤاد مسعد

باحث في مركز أبعاد
مهتم بالتحولات الجيوسياسية والديموغرافية.



عبد السلام محمد

رئيس مركز أبعاد
باحث مهتم بالقضايا الاستراتيجية



أحمد الأحصب

باحث ومؤلف كتاب «هوية السلطة في اليمن»



د. عادل دشيلة

باحث متخصص في شؤون القبيلة
والعدالة الانتقالية

المراجع

- 1 عادل الشرجبي وآخرون، **القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، بالتعاون مع معهد دراسات التنمية الدولية - كندا، 2009)، ص 17.
- 2 انضمت قبائل سنحان وبلاد الروس وحجور الشام، إلى «حاشد». فيما انضمت قبائل مراد والحدأ وقيفة والحيمتين (الداخلية والخارجية) وحجور اليمن وبني حشيش وخولان وأنس وبني الحارث والسودية والرياشية إلى «بكيل».
- 3 **القصر والديوان**، مرجع سابق، ص 16.
- 4 المرجع نفسه، ص 18.
- 5 القبائلية، كما هي عند عبدالله الغدامي، مفهوم انحيازي عرقي يقوم على الإقصاء، في مقابل القبيلة التي هي قيمة اجتماعية ثقافية، والعلاقة بينهما تشبه العلاقة بين الشعوب والشعبية وبين الطائفة والطائفية، انظر: عبدالله الغدامي، **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**، ط 2) الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، (2009)، ص 25.
- 6 انظر: ب. م. ب. بيوتروفسكي، **اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى للهجرة**، القرن الرابع حتى العاشر الميلادي، تعريب محمد بن محمد الشعيبي) بيروت: دار العودة، (1987)، ص 124-137، 208.
- 7 أحمد علي الأحص، **هوية السلطة في اليمن: جدل السياسة والتاريخ** (الدوحة-بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).
- 8 غسان الخالد، **البدوقراطية: قراءة سوسيولوجية في الديموقراطيات العربية** (بيروت: منتدى المعارف، 2012).
- 9 انظر: خديجة عبدالله ناصر الماوري، «العلاقة بين السلطات المحلية والنظام القبلي في الجمهورية اليمنية في الفترة من 1962 إلى 1995»، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، (1996).
- 10 محمد محسن الظاهري، **الحالة اليمنية**، في أحمد يوسف أحمد (وآخرون)، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، دراسة حالة: الأردن- الجزائر- السعودية- السودان- سورية- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن، تحرير وتنسيق نيفين مسعد) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2010)، ص 631.
- 11 انظر: محمد محسن الظاهري، **المجتمع والدولة، دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية، الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، (2004؛ سمير العبدلي، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن**) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2007؛ بول دريش، **القبيلة والديمقراطية في اليمن**، ترجمة علوي السقاف) صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية؛ دار الآفاق [د.ت.].
- 12 **الموسوعة اليمنية**، ط 2) صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، (2003)، ج 3، ص 2375.
- 13 الظاهري، **الحالة اليمنية**، ص 584؛ همدان علي حسن المنصوري، «**العرف القبلي وأثره على الحياة السياسية في اليمن -1872** 1625م» رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، (2008).
- 14 12 الموسوعة اليمنية، ج 3، ص 2371.
- 15 انظر: أبريل لونغلي، **قواعد اللعبة: كشف أسرار سياسة المحسوبية في اليمن**، مجلة مدارات إستراتيجية، العددان 12، 13) يونيو (2012)، ص 80-99.
- 16 **القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، مرجع سابق، ص 92، 97.
- 17 Helen, Lackner. UNDERSTANDING THE YEMENI CRISIS: THE TRANSFORMATION OF TRIBAL ROLES IN RECENT DECADES, Institute for Middle East and Islamic Studies, Durham University, 2016, p 1
- 18 Egel, Daniel. Tribal Diversity, Political Patronage and the Yemeni Decentralization Experiment. University of California, Berkeley, 2010, p 7
- 19 مذكرات الرئيس عبد الرحمن الإرياني، الجزء الأول- 1910-1962، (المكتبة التاريخية اليمنية 2013)، ص 139.
- 20 Paul Dresch and Bernard Haykel, STEREOTYPES AND POLITICAL ISLA-:STYLES EAST STUD, p 406
- 21 **القبيلة والنفط في حرب اليمن.. معركة مأرب الأخيرة**، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 10 أكتوبر 2020، الدخول: (30 يوليو 2022)، في: <https://bZcmT0O/ly.cutt/>
- 22 **القبيلة مفتاح الصراع والحل في الأزمة اليمنية**، بوابة الحركات الإسلامية، 19 فبراير 2015، الدخول: (24 يوليو 2022)، في: <https://NZrFtn/ly.cutt/>
- 23 عادل دشيلة، **الامتثال القسري: الحوثيون وقبائل شمال اليمن**، منتدى فكرة، معهد واشنطن لسياسات، تاريخ النشر 6 نوفمبر 2020، الدخول: (6 أغسطس 2022)، في: <https://3ZHErHB/ly.cutt/>
- 24 محمد الحميري، **القبيلة في اليمن ودورها في الاحتجاجات الشعبية 2011 - 2012**، (المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018)، تاريخ الدخول: 22 يوليو 2022، في: <https://SZqPhC3/ly.cutt/>
- 25 عادل دشيلة، **قبائل شمال اليمن بين حقبة صالح وعهد الحوثيين: دراسة مقارنة - مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية**، 19 فبراير 2022، الدخول: (6 أغسطس 2022)، في: <https://eZHYl9I/ly.cutt/>
- 26 بشرى المقطري، **القبائل اليمنية في الحرب: ولايات متغيرة يحركها المال السياسي**، البيت الخليجي، 8 نوفمبر 2019، الدخول: (20 يوليو 2022)، في: <https://gZtygzk/ly.cutt/>
- 27 University Press, Peterson, J. E. TRIBES, THE STATE, AND THE UNRAVELLING, Oxford

- 2016, p 118.
- 28 **القصر والديوان**، مرجع سابق، ص 20.
- 29 محمود علي رشدان، **الوساطة لتسوية النزاعات بين النظرية والتطبيق**، دط، دبت، Google Books ص 96. تاريخ الدخول: (8 أغسطس 2022)، في: kZXnEnQ/ly.cutt/
- 30 جمال شنيتر، **كيف أثرت اضطرابات اليمن في وزن القبيلة السياسي**، اندبندنت عربية، 28 مارس 2021، الدخول: (6 أغسطس 2022)، في: OZGrFIS/ly.cutt/
- 31 **حرب (الحوثي - الأحمر): لجنة وساطة لتهدة الوضع تنجح في وقف إطلاق النار**. سام برس، 14 سبتمبر 2013، الدخول: (3 أغسطس 2021)، في: RjXVgMS/ly.cutt/
- 32 أحمد حسين، **القبيلة صانع سلام في اليمن**، المواطن، 14 أغسطس 2021، الدخول: (27 يوليو 2022)، في: 6ZstxjS/ly.cutt/
- 33 **الاتفاقيات الهشة مع الحوثيين وفشل مبادرات السلام في اليمن**، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 11 أبريل 2022، الدخول: (6 أغسطس 2022)، في: lZHxbh2/ly.cutt/
- 34 عبدالله نوح، **المؤسسات العرفية بمنطقتي القبائل ووادي ميزاب: طريقة أصيلة، بديلة وفعالة لحل النزاعات بواسطة الصلح**، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 25، العدد 1، 2014، ص 14-16. sZa0qih/ly.cutt/
- 35 ندوى الدوسري، **ضرورة إبعاد ملف تبادل الأسرى عن المفاوضات السياسية**، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 11 نوفمبر 2020، الدخول: (3 أغسطس 2022)، في: sZU9Ab9/ly.cutt/
- 36 عبد العزيز المسعودي. **اليمن المعاصر من القبيلة إلى الدولة 1911-1967**، (مكتبة مدبولي، 2006)، ص 124.
- 37 **محطات العنف الحوثية على طريق النهاية**، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، الدخول: (27 يوليو 2022)، في: <https://ly/8clZsBB>
- 38 **الحوثيون والقبيلة اليمنية.. قصة استبعاد، مانشيت**، 19 سبتمبر 2020، الدخول: (16 يوليو 2022)، في: <https://ly.cutt/>

[ZbCrSsY](#)



مركز أبعاد للدراسات والبحوث

Abaad Studies & Research Center



0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8



0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8



a b a a d s t u d i e s



a b a a d s t u d i e s



Abaad Studies & Research Center



مركز أبعاد للدراسات والبحوث

abaadstudies@gmail.com

info@abaadstudies.org

www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م، يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الإيدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالتغيرات السياسية. -Abaad Studies & Research Center (Abaad) is a non-profit organization that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No. (436) issued on October 18 2010. focuses on politics, intellect, democracy, election, political parties, terrorism, freedoms as well as economic and social issues.